

أماكن العيش والفعل الثقافي

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

إحالة ذاتية رقم 10 / 2013

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

أماكن العيش والفعل الثقافي

إحالة ذاتية 10 / 2013



صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الإيداع القانوني : 2013 MO 2013

ردمك : 978-9954-9161-8-6

ردمد : 2335-9234

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

مطبعة كانابرت

إحالة ذاتية رقم 10 / 2013

- بناء على القانون التنظيمي رقم 09-60 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛
- استنادا إلى قرار الجمعية العامة بتاريخ 22 دجنبر 2011 بإبداء رأي في إطار إحالة ذاتية حول موضوع "أماكن العيش والفعل الثقافي"؛
- استنادا إلى قرار مكتب المجلس بتاريخ 3 أكتوبر 2012 بإحالة موضوع "أماكن العيش والفعل الثقافي" إلى اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الثقافية والتكنولوجيات الحديثة؛
- استنادا إلى المصادقة بالإجماع على التقرير حول "أماكن العيش والفعل الثقافي" بتاريخ 31 يناير 2013.

يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريره

أماكن العيش والفعل الثقافي

تم إعداد التقرير من طرف

اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الثقافية والتكنولوجيات الحديثة

رئيس اللجنة : السيد أحمد عبادي
مقررة اللجنة : السيدة لطيفة بنواكريم

الفهرس

13	ملخص
23	ديباجة
24	المستندات المعيارية
25	في طريقة المعالجة
27	أ. إطار العام لأماكن العيش والفاعل الثقافي
27	1. في "أماكن العيش"
28	2. أماكن العيش والمسألة الثقافية
30	3. المجال الحضري بين التصورات والإنجاز
33	أ. في واقع حال أماكن العيش
33	1. لوحة سلبية للمجال الحضري وعجز متراكم
35	2. الفضاءات التراثية، إمكانات وعوائق إعادة الحياة إليها
36	3. الفضاءات الثقافية ومشكلات التدبير
39	أ. أماكن العيش، معطيات وحقائق
39	1. النطاق المكاني والبشري للتشخيص
40	2. دور الشباب والفاعل الثقافية
44	3. الإنهيار التدريجي لقاعات السينما
44	1.3 القاعات السينمائية حسب المدن
45	2.3 دراسة حالة تفصيلية: مراكش
46	3.3 الأندية السينمائية بالمغرب
47	4. الحدائق العمومية
49	الحدائق التاريخية
53	5. الساحات العمومية كفضاء للعيش
54	6. الرياضة باعتبارها ثقافة
55	7. مظاهر من الهدر المؤسسي لأماكن العيش
56	1.7 مدينة العيون

- 58 2.7. مدينة الجديدة: بواد عمل مستدام
- 59 3.7. حي الحُبس؛ استثناء في محيط غير منظم
- 59 8. إشكاليات المدينة العتيقة: نموذج فاس
- 61 9. المآثر التاريخية
- 62 10. الأترنيت وأماكن العيش المتخيلة
- 64 11. أماكن عيش نموذجية
- 64 المصيق ومارتيل بولاية تطوان
- 64 الواليدية (عمالة سيدي بنور)
- 64 الواليدية (عمالة سيدي بنور)
- 65 12. المساجد باعتبارها أماكن للعيش
- 65 13. أماكن العيش والمشروع الترابي

69 .VI من أجل أماكن عيش إدماجية

- 70 1. المحور المؤسسي: عرض مُهيكل لأماكن العيش
- 71 2. المحور التكويني: كفاءات من أجل أماكن العيش
- 72 3. المحور القانوني: دفاتر تحملات لأماكن العيش
- 72 4. المحور التنظيمي والتدبيري: أنظمة تدبير منسجمة
- 73 5. المحور التعميري: مشاريع منسقة متكاملة
- 74 6. المحور المضموني: مضامين ثقافية منتجة للتضامن

75 ملاحق

- 77 الملحق 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة
- 81 الملحق 2: لائحة الشخصيات التي تمّ الإنصات إليها
- 85 الملحق 3: مراجع جغرافية

ملخص

توجهات عامة

يدخل تقرير «أماكن العيش والفعل الثقافي» في إطار مهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، طبقاً للمادة 6 من القانون التنظيمي للمجلس رقم 60-09، وتنفيذاً لقرار الجمعية العامة في دورتها العاشرة المنعقدة في شهر دجنبر 2012، بمعالجة موضوع هذا التقرير ضمن إحالة ذاتية.

ونظراً للطبيعة المركبة التي تميز موضوع «أماكن العيش والفعل الثقافي»، ولتداخله الكبير مع مختلف مستويات السياسات العمومية، ولاسيما ما يتعلق منها بتهيئة المجال الترابي، وإعداد فضاءات عيش المواطنين، وطرق تدبير المدن، وضواحيها، والتجمعات القروية؛

ووعياً من أعضاء المجلس بالوظائف الثقافية والاجتماعية لأماكن العيش في المغرب، وتأثيرها الكبير على الوعي الجمعي، وعلى أنماط السلوك والقيم والذوق، والتواصل، فإنهم ارتأوا المبادرة إلى تشخيص أوضاع بعض هذه الأماكن، وأشكال العجز التي تتخبط فيها، وتداعياتها على العلاقات الاجتماعية، وعلى طرق حضور وتعامل المغاربة مع الفضاء العمومي، وعلى التعبيرات الثقافية المختلفة.

ولإنجاز هذا العمل تمّ اختار مداخل أربعة:

فتح نقاش داخلي بين أعضاء اللجنة، حول موضوع «أماكن العيش والفعل الثقافي» وتبادل الأفكار والآراء حول دلالاته، وأبعاده، وتعيين بعض المبادئ التي تتوخاها اللجنة لمقاربة هذا الموضوع؛

مدخل تفاعلي، حيث قرّر الأعضاء نقل أسئلتهم وأفكارهم إلى جهات معنية بموضوع «أماكن العيش والفعل الثقافي»، سواء على المستوى الرسمي، أو مع فاعلين جمعيين، ومبدعين منشغلين بالقضايا التي تهم الحقوق الإنسانية الأساسية، بما فيها الثقافية والاجتماعية والترفيهية؛ مدخل علمي لتعزيز مناقشات الأعضاء، وخلاصات استماعاتهم، بخبرة علمية، بناء على توجهات تقضي بالقيام بمسح واسع لواقع «أماكن العيش» بمختلف جهات المغرب؛

ونظراً لصعوبات الحديث عن كل ما يمكن أن يندرج ضمن أماكن العيش، وكثرة الفضاءات التي يوجد فيها المواطن، تم حصر التشخيص في أماكن عيش محددة من قبيل دور الشباب، وأوضاع دور السينما، والحدائق العمومية، والساحات العمومية، والمنشآت الرياضية، وبعض العينات من الهدر للبرامج والمخططات والتجهيزات الثقافية، وأحوال المدن العتيقة.

ويبدو أن سؤال أماكن العيش والمجال الحضري والمدينة، سؤال مطروح على جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والثقافيين ببلادنا، وهو سؤال يستدعي النظر المستأنف في جملة الاختيارات التي كثيراً ما تنحرف، عند التنفيذ، عن غاياتها ومقاصدها، أو تُعوزها الإمكانيات، أو تُفَرِّغ من أهدافها، مما يقتضي البحث عن أسباب ذلك ووسائل تجاوزها، وتهئية المجال التربوي المناسب، وتدبير عيش الناس في الأماكن التي من المفترض أن تستجيب للحقوق الإنسانية الدنيا كما ينص عليها دستور المملكة، وكما هي متعارف عليها دولياً.

ولأن التقرير الذي صادق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول «إدماج الشباب عن طريق الثقافة» أبرز مظاهر العجز الذي تعاني منه مختلف الفئات الاجتماعية، وعلى رأسها الشباب في مجالات العمل الثقافي، وأظهر الغياب الكبير في خطط التعمير والإسكان الإنساني للبعد الثقافي في ترتيب شروط عيش الناس في الأحياء والمدن، فإن المجلس ارتأى ضرورة تعميق التفكير والبحث، في الأبعاد الثقافية والحقوقية والترفيهية لأماكن العيش، التي ترادها فئات وشرائح مجتمعية مختلفة.

وبناء على أحكام الدستور، سواء في ديباجته أو اعتباراً للفصول 31 و33 و154، وفي ضوء التوجهات الكبرى التي حددها «الميثاق الاجتماعي الجديد» الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولاسيما ما يتعلق فيه بـ«الولوج إلى الخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي» و«المعارف، والتكوين والتنمية الثقافية»، و«الإدماج وأشكال التضامن»؛ وما يقضي به العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالخصوص ما ورد في ديباجته، فإن هذه المستندات المعيارية تمثل عناصر إضاءة ضرورية، لمقاربة عيش الناس داخل المجالات الترابية المتنوعة، كما تُبَيِّن، بوضوح تام، المسؤوليات الملقاة على السلطات العمومية، والجماعات الترابية، بخصوص توفير شروط العيش الكريم، للمواطنين والمواطنات، في أحواض السكن التي يتواجدون فيها، وتقديم الخدمات الضرورية، بما فيها الفضاءات الثقافية والاجتماعية، الكفيلة بتغذية الوجدان، واكتساب المهارات الفنية والثقافية، والترويج عن النفس، والتشجيع على اللقاء والتبادل، والمشاركة في الحياة العامة.

1. الإطار العام لأماكن العيش والفعل الثقافي؛

1. في «أماكن العيش»:

في غياب تعريف دقيق، جامع وشامل لموضوع «أماكن العيش»، واختزال غالبية الكتابات له، في أماكن إيواء واستقبال الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، أو المتقدمين في السن، أو المرضى؛ وفي ضوء المناقشات الواسعة التي دارت حول هذا الموضوع التي انتهت إلى اعتبار:

أن «أماكن العيش» لا تعني، بالضرورة، أماكن السكن والاستقرار فقط، بقدر ما هي، عملياً، فضاءات للاستقبال، سواء بدوافع التزود بالعروض الثقافية المتنوعة، مثل قاعات العرض السينمائي والمسرحي، ومختلف الأنشطة الفنية والثقافية في الساحات العمومية، أو بدوافع اجتماعية، حيث تلتجئ إليها مجموعات

عمرية من المواطنين والمواطنات، ومن مختلف الشرائح والفئات، لتلبية جملة من الحاجيات الاجتماعية، والفكرية، والوجدانية.

ولذلك فإن الفضاءات الثقافية، والعمومية تعرض أو تنتج الثقافة والرموز والقيم التي، إذا ما توفرت لها الشروط المناسبة، تُسهم بمقدار كبير في الاندماج الاجتماعي، والتماسك الوطني، بل وتصير إطارات كفيلة بإطلاق دينامية التبادل والمناقشة، والمشاركة في الحياة الوطنية.

2. أماكن العيش والمسألة الثقافية:

يشهد المغرب، منذ ما يقارب الستة عقود، حركةً حضريةً ترجع سرعتها البالغة، بشكل أساسي، إلى ظاهرة الهجرة القروية وإلى تزايد عدد السكان.. ويلاحظ الباحثون، وحتى المسؤولون عن مجال التعمير والإسكان، غياب تعريف دقيق وواضح لمفهوم «المدينة»، بل إن لفظة المدينة، لا وجود لها في القانون، فهذا الأخير يتحدث عن البلديات، وعن «المراكز المحددة» centres délimités، ومعناها الجزء الحضري لجماعة قروية.

ولعل تنوع أماكن عيش المغاربة، وتباين أوساطها الحضرية، الناتج عن التطور التاريخي، أو عن الهجرة القروية، يبرز، بطرق مختلفة، تعدد المرجعيات التاريخية والرمزية، التي يستمد منها المجتمع قيمه ومعايره التأسيسية، وعلى رأسها الدين والاعتقادات الشعبية، والثقافة العميقة الآتية من القرى والجبال، والمثل الجمعية، وما أتت به الليبرالية، ومغريات مجتمع الاستهلاك، وتأثير المنتجات السمعية والبصرية، الأرضية، والفضائية، والرقمية، وتقنيات التواصل الحديثة، من طرق جديدة للتبادل والتعبير والتذوق والتعامل.

فأماكن العيش والمجال الحضري، كيان سوسولوجي وثقافي متنوع، يعبر فيه الناس عن ميولاتهم، وأشواقهم، وعن مُتخيلهم الجمعي، كيان تتمظهر فيه مختلف الإرادات، وتتواجه فيه الأفكار والحجج والمشاريع. ولعل الفراغ الثقافي الذي تعاني منه أماكن العيش المختلفة، والناتج عن غياب مشروع ثقافي وطني، وسياسة تعلي من شأن الإبداع والمبادرة، طيلة الفترة الماضية، والناتج أيضا عن سيطرة التدبير الأمني للمجال الحضري، ولّد كل ذلك اختلالات على كثير من الأصعدة، خصوصا في الأحياء الهامشية والفقيرة، كما ولد سلوكات غير سوية، تهدد العيش المشترك والتماسك الوطني.

وإذا كان الواقع المتنافر والمتناقض، للمجال الحضري ولأماكن عيش المغاربة، يطرح مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية، فإنه يطرح، أيضا، مشكلة ثقافية من حيث الجوهر، تتعلق بالمعنى الذي تريد السياسة العمومية إعطاءه للمتضرر والتمدن، بل وللسلوك المدني داخل المدينة، بكل ما يفترضه ذلك من ضبط مجالي، ومرجعية تواصلية.

3. المجال الحضري، وتباين التصورات والإنجاز:

يواجه المغرب منعطفًا مفصليًا، في طرق تدبير الفضاء وأماكن عيش الساكنة. لقد أُطلقت جملة من المشاريع والمخططات وما تزال تُطلق، وانتهت إلى نتائج غير تلك التي يُعلن عنها، وقد تمَّ تسريعها، بشكل بارز، في العشرية الأخيرة، لكن النمط التقني غير المنفصل عن المركزية البيروقراطية في تدبير أماكن العيش، وتنظيم المجال الترابي، لم يساعد على تحقيق النتائج المرجوة.

يتعلق الأمر، بالأساس، بالتساؤل عن واقع حال أماكن عيش الساكنة المغربية، والفرص المتوفرة، والتي يتعين خلقها، لجعل فضاءات المدينة والتجمعات القروية رافعات للاندماج الاجتماعي باستنابات قيم التساكن والتضامن، وإنتاج ونشر الثقافة وحماية الفئات ذوات الحاجة، والتحفيز على المشاركة في الشؤون العامة، بدءًا من المستوى المحلي، وانتهاء بما يهمُّ القضايا الكبرى للمغرب.

يتعلق الأمر بالاقتراب من السؤال التالي: كيف يمكن تحويل أماكن عيش المغاربة، إلى فضاءات لخدمة الإنسان، من خلال معمار وتصميم حضري، وهيئة ترابية، تعبر عن مقومات الهوية في تعددها وتنوعها، وعن حاجات الناس إلى السكن المناسب، والاندماج، و«الأمن الإنساني»، والحركية والاستجابة، بطرق مناسبة، لتعزيز القيم الروحية والثقافية، بما يحفز على الاجتهاد، والمبادرة، ويسهم في محاصرة أسباب الإقصاء، والفوضى، والعنف، والسلوكات المنافية للتعايش، والمؤدية إلى إنتاج التأخر الفكري والثقافي.

2. في واقع حال أماكن العيش

يُجمع المسؤولون عن قطاع التعمير والسكن والجماعات الترابية، كما الخبراء والباحثون في مختلف أنواع أماكن العيش، على أمرين أساسيين اثنين: أولهما: الواقع المضطرب، المشتت، المتفاوت، والفوضوي للمشهد الحضري عموماً، باستثناءات نادرة؛ وثانيهما: غياب مشروع مجتمعي يستند إلى تصور واضح للإنسان ولحاجياته الثقافية، وتداعيات هذا الغياب على أوضاع أماكن العيش أو اللاعيش المختلفة التي «يحيى» فيها أو يرتادها المغاربة.

1. لوحة سلبية للمجال الحضري، وعجز مُتراكم

المستقرئ للقاموس المستعمل في تصريحات كثير من المسؤولين السياسيين عن شؤون المدينة، وعن ترتيب شروط عيش المغاربة في المكان، يلاحظ غلبة الكلمات ذات الدلالة السلبية، من قبيل:

الإكراهات، المعاناة من الهشاشة والفقر، السكن غير اللائق، نقص في المرافق العمومية والفضاءات والخدمات، نقل غير مواكب للنمو الديمغرافي، توزيع حضري غير متوازن، وغير منسجم، محدود الاستقطاب، ضعف التأطير، غياب التنسيق بين المتدخلين، اختلافات، تزايد رقعة الفقر، إضعاف الروابط الاجتماعية، توسيع عمراني غير متحكم فيه، عجز في التجهيزات الأساسية، ونقص كبير في حكامه المجالات الحضرية.

ويلاحظ أحد خبراء المسألة الحضرية، أثناء الورشة التي نظمتها لجنة الشؤون الثقافية والتكنولوجيات الحديثة حول «المدينة وأماكن العيش»، أن وضعية مدننا، في الواقع، «كارثية» لأن المشاريع السكنية، بمختلف أنماطها، كثيرا ما تكون مملدة، وأنها بسبب غياب فضاءات للتنشيط والتواصل تنتج الملل، اجتماعيا وإنسانيا وثقافيا، بل إن اختيار السكن الأفقي، في إطار ما ينعت بالسكن الاجتماعي، يخترن قنابل موقوتة، فضلا عن أن محيطها صحراء ثقافية.

2. الفضاءات التراثية، وممكنات وعواقب إعادة الحياة إليها:

وقد أكد التشخيص على أن هناك خطرا حقيقيا يحدق بأماكن العيش التراثية، سواء في المدن القديمة أو في البوادي، ذلك أن فضاءات العيش التي اجتهدت بعض الجهات، وخصوصا جمعيات المجتمع المدني، لترميمها وإعادة الحياة إليها، عانى تسييرها بعد ذلك من جملة ارتباكات، كما هو الحال بالنسبة لترميم وإصلاح بعض المعالم التراثية في المدينة القديمة بالدار البيضاء، على سبيل المثال، والتي تواجه مقاومات، وتعرض لعراقيل لأسباب انتخابوية، أو بسبب أن السلطات المحلية في بعض المناطق، تعطي الأولوية للاعتبارات الأمنية نظرا للعوامل ظرفية.

لذلك يعتبر الفاعلون في هذا المجال، أنه لا مناص من وضع تصور وطني للفضاءات التراثية، وإعادة الحياة لها، مع مراعاة الفروق والتفاوتات حسب الجهات والمدن والبوادي، والعمل لتيسير إعادة تملكها بطرق مختلفة، وتحديد شروط ومعايير مضبوطة، لأماكن العيش التي يرتادها الأطفال والشباب، والنساء، والمتقدمون في السن، سواء تعلق الأمر بالفضاءات المخصصة للثقافة والفن، أو الرياضات، أو الترفيه.

3. الفضاءات الثقافية وعواقب التدبير:

تبين المعطيات المتعلقة بالتجهيزات الثقافية عجزا ملحوظا من حيث عددها وحجمها، ونوعية الخدمات التي تقدمها، وبالخصوص في المدن المتوسطة والصغيرة وفي العالم القروي، وحتى إن وجدت فإن موقعها نادرا ما يكون ملائما، فضلا عن طرق تدبيرها، لدرجة أنها تتحول إلى فضاءات فارغة لا حياة فيها، أو توظف لأنشطة غير تلك التي بنيت من أجلها، وتتحول إلى تجهيزات «حزينة»، كما عبر عن ذلك أحد المشاركين في ورشة «المسرح والخزانات والمتاحف»، لأن أغلبها، وليس كلها بطبيعة الحال، تفتقد إلى عناصر الإثارة والجذب، ولا توفر شروط عيش تتيح الاستفادة والتعلم والتفاعل، كما أن أنشطتها روتينية، وتوكل مسؤولية تسييرها إلى مديرين، لم يتم تأهيلهم للإشراف على العمل الثقافي، سواء على مستوى التخصص، والتخطيط، والتفويض، أو الاحترافية في التواصل، وطرق جذب الجمهور، والاستمرارية في خلق اهتمام الناس بالمضامين الثقافية والفنية.

3.

في تشخيص أماكن العيش

ينطلق التشخيص المنجز من اعتبار أن الفضاءات الثقافية والاجتماعية، تنتج الثقافة والرموز والقيم، التي إذا ما توفرت لها الشروط المناسبة، فإنها تسهم بمقدار كبير في الاندماج الاجتماعي، والتماسك الوطني، ورفع مستوى تحضر المجتمع. من هنا تأتي أهمية إبراز مظاهر العجز الثقافي، الذي تعاني منه هذه الفضاءات، وذلك بالكشف عن واقعها ومعطياتها، وتشخيص طرق اشتغالها، ومدى تأثيرها على الناشئة والشباب بشكل خاص، وعلى باقي شرائح المجتمع، وذلك من خلال:

- رصد واقع حال بعض «أماكن العيش» التي لها علاقة من قريب أو بعيد بالثقافة، وإبراز دورها في الاندماج الاجتماعي، وطرق اشتغالها وتسييرها، ومظاهر الخصائص الذي تعاني منه؛
- الإسهام في تقديم فهم ثقافي لـ «أماكن العيش» وما ينجم عن تمثلها من تداعيات اجتماعية وأخلاقية وقيمية؛
- رصد التداعيات الاجتماعية والثقافية الناجمة عن سياسات تدبير «أماكن العيش»...

يتعلق الأمر بعمل وصفي، حيث تم اختيار عينات من «أماكن العيش» المرتبطة بالفعل الثقافي ممثلة لمختلف جهات المملكة...

أما العينات التي اختيرت لهذا التشخيص فهي:

دور الشباب،

والقاعات السينمائية،

والحدائق العامة والحدائق التاريخية،

والمدن العتيقة، والمآثر التاريخية،

والساحات العمومية...

4.

من أجل أماكن عيش إدماجية

أظهرت المعطيات أنه لا يبدو أن أماكن العيش في مدننا وقرانا توفر شروطاً فعلية لمشاركة المواطن في الشأن العام، وفضاءات عمومية تسمح بفتحته وتحرره من إكراهات الحياة اليومية، وبالتزود بمكتسبات الثقافة وعطاءات الفن. ذلك أن التصورات المهيمنة وأساليب التدبير الفوقية، وغير الملائمة عموماً لتنظيم حياة الناس في الفضاءات العمومية، تُحبط الإرادات التي تتطلع إلى تطوير أماكن عيش المواطنين، وخلق بنيات استقبال تمتلك مقومات التنظيم والاشتغال المناسبة وشروط الاستدامة.

ويحكم التوسُّع الكاسح للمجالات الحضرية، وتضخم «المدن»، وانتقال المغرب إلى الزمن الديمقراطي، بممكّناته وصعوباته، فإن الفاعلين السياسيين والاجتماعيين من سلطات عمومية، ومنتخبين وجمعيات مدنية مدعوون إلى جعل المواطن في قلب المدينة وأماكن العيش فيها، وفي طليعتها تلك التي تؤدي وظائف ثقافية، بقدر ما يتعين عليهم إيجاد السبل الممكنة لوضع المدينة في صلب اهتمامات الناس.

يواجه المواطن في أماكن العيش التي يتواجد فيها أو يرتادها مفارقة كبيرة تتمثل في البون الكبير بين ما تمنحه له القوانين وما تنص عليه منظومة الحقوق والواجبات من صفات المواطنة، وبين ما يعيشه حقاً من خصائص ثقافي وإنساني ينزع عنه هذه الصفات، ويجعله عرضة للخواء الثقافي وشراسة العلاقات.

واعتباراً للمكانة الهامشية التي تحتلها أماكن العيش الثقافية في تصورات أصحاب القرار، أو إلى ضعف الاهتمام بها، ونظراً للوعي الجماعي الذي يحرك أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بضرورة تكريس قيم المواطنة من خلال تهيئة أماكن عيش تستجيب، وإن نسبياً، للحقوق الأساسية التي ينص عليها الدستور، ويؤكد عليها «الميثاق الاجتماعي الجديد» الذي يرى ضرورة وضع المواطن المغربي في حسابان كل السياسات العمومية، ومن أجل تأهيل مجالاتنا الحضرية وتجمعاتنا القروية في اتجاه العناية بالفضاءات العمومية، ولاسيما تلك التي تؤدي وظائف ثقافية، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

يرتئي أنه لا بدّ لضمان فاعلية مختلف المبادرات التي تتبناها بلادنا من أن يجتهد مختلف أطراف المجتمع بمقاربة تشاركية لبلورة أسس مشروع مجتمعي؛ تشكل حدّاً أدنى مجمع عليه، تستخلص منه مختلف حاجيات المواطنين والمواطنيين، وفي مقدمتها الحاجيات الثقافية والترفيهية، والحاجيات المتصلة بكرامة العيش، لتهيئة ظروفها ومستلزماتها.

وتتمحور رافعات التغيير التي يقترحها المجلس من أجل النهوض بأماكن العيش في بلدنا وتنميتها، حول ستة محاور:

أولاً - المحور المؤسسي:

يهم بالأساس توفير فضاءات وأماكن مهيكلّة، قصد التأطير السليم لمختلف فئات المجتمع، وذلك من خلال:

- إعادة تفعيل دور المساجد، باعتبارها أماكن عيش مشتركة أصيلة؛
- إعادة الاعتبار لدور «دار الشباب» وإتاحة الشروط الأساسية اللازمة للاضطلاع بهذا الدور؛
- إنشاء فضاءات ثقافية ومساح ومسارح ومكتبات للقرب في المدن المتوسطة والصغيرة والقرى وفي الأحياء الشعبية؛

- إنشاء قطب تنسيقي بين القطاعات والوزارات والوكالات ذات الصلة؛
- تشجيع ودعم الأندية السينمائية؛
- هيكلية وزارة الثقافة، تنظيميا، وماليا، ومقصديا.

ثانيا : المحور التكويني

يرتكز على التكوين المستمر، وبناء الكفايات الممكنة من الموارد البشرية القادرة على تدبير أماكن العيش بنفس استراتيجي مستدام، وذلك عبر:

- تكوين المحافظين، والمرممين، ومدبري التراث، والمؤرخين؛
- الإدخال بطريقة منهجية، للبعد التنظيمي للمجال، المتشعب بالحس الجمالي المغربي الأصيل؛
- تقويم الموارد البشرية الكافية، في مجال البستنة، وتدبير الحدائق العمومية؛
- المزوجة بوظيفية، بين كفايات الديكور المجالي، والتزيين النباتي في هذه التكوينات؛
- التكوين المستمر للمسؤولين عن تدبير سياسة مرافق المدينة؛
- بناء تكوينات (إجازات متخصصة) أو ضمن التكوين المهني، لتخريج موارد بشرية قادرة على التنشيط الثقافي المستدام لأماكن العيش، وعلى الحكامة الجيدة لها؛
- النهوض بقطاعي السينما والمسرح، عبر تكوين كتاب السيناريوهات، وممثلات وممثلين أكفاء؛
- الحرص على وضع أطر لتكوين وتخريج نخبة محلية تركز ثقافة الخدمة العمومية، وتشجع على الفعل الثقافي في أماكن العيش المختلفة.

ثالثا - المحور القانوني

ويستهدف وضع إطار تشريعي شمولي، وفق دفاتر تحملات محددة، ويعزز بالمواكبة القانونية والتنظيمية المستمرة، وذلك من خلال:

- بناء تصور وطني مُبتكر للمجالات الحضرية والتجمعات السكنية القروية، يتماشى مع مقتضيات الزمن الديمقراطي الذي انخرط فيه المغرب، وذلك بوضع إطار تشريعي شمولي يُعرّف بدقة المجالات الترابية، من مدينة وأماكن عيش مختلفة؛

- وضع ميثاق بين الجماعات المحلية والسلطات العمومية، وبين الهيآت الثقافية في إطار دفاتر تحملات توفر شروط إنتاج وتنظيم وتنشيط أماكن عيش ثقافية؛
- المواكبة القانونية والتنظيمية لتحسين وضع أماكن العيش؛
- الحد من مركزية القرارات المتصلة بالتعمير، والانخراط في الجهوية الموسعة التي نص عليها دستور 2011.

رابعاً - المحور التنظيمي والتدبيري:

- المتمثل في التمتع المستمر، وتبني «برادغيم تدبيري» وظيفي ومرن، مع توظيف الخبرات اللازمة في هذا الإطار، وذلك من خلال:
- القطع مع السياسات الفوقية، الهرمية، الحاملة لعقليات تنتج الوصاية و«الرعاية السهلة»، وتبني «برادغيم تدبيري» ينطلق من إشراك السكان في تهيئة أماكن عيش تستجيب لحاجياتهم الثقافية؛
- الحرص على تحديد المسؤوليات في تهيئة وتسيير أماكن العيش الثقافية؛
- الحرص في منهج تنظيم وتدبير الحدائق والساحات، وكافة مرافق أماكن عيش المواطنين والمواطنات، على استكمال كافة حلقات السلسلة التدبيرية، تلافياً للهدر وعدم الاستمرار؛
- العمل على استمرارية الخدمات التي تقدمها أماكن العيش الثقافية بكل الوسائل المتاحة، ومن بينها تعبئة المحيط التربوي والاجتماعي الذي توجد فيه؛
- تحسين النظام التواصلي حول المنتجات السينمائية؛ مع تخصيص أئمة تذاكر تشجيعية للطلبة والتلاميذ؛
- خلق روابط مؤسسية مستدامة مع المحيط التربوي والاجتماعي الذي توجد فيه، من خلال برامج مشتركة، وآليات تعاون مع مختلف الفاعلين المعنيين بالشأن الثقافي، والعمل الجماعي من أجل تجذير الثقافة في الحياة اليومية؛
- رصد ميزانيات التدبير والتسيير والصيانة والترميم بطريقة مستدامة بعيداً عن الموسمية.

خامساً - المحور التعميري

- الذي يهدف إلى البناء والتشييد، وإنجاز مشاريع تنظم ضمن مبادرات تكاملية ومنسجمة، عبر:
- ابتكار مشاريع سكنية مؤسسية، بتجنب إنشاء تجمعات معزولة تختزن عوامل الاستبعاد والعنف، والعمل على تحسين وتجميل الأماكن العامة، وبناء تجهيزات ملائمة؛

- العمل على إنشاء أماكن عيش ذات وظائف تثقيفية، وتوفير الشروط الملائمة للاستفادة منها؛
- إنشاء وكالة مستقلة تعنى بإنقاذ، وإعادة تأهيل المدن العتيقة؛
- العمل على تهيئة وبناء أو ترميم أماكن العيش الثقافية، بطرق تجعل المواطن متحفزاً إلى تملكها بالانخراط في شؤونها؛
- تعبئة كل الفاعلين والمتدخلين في العمل العمومي، وإشراك القطاع الخاص والمقاولات في إطار مبادرات تكاملية لتهيئة وبناء أو ترميم وصيانة أماكن عيش ثقافية جديدة؛
- وضع كارتوغرافيا لأماكن العيش على الصعيد الوطني؛
- نهج سياسة مبتكرة للحفاظ على ما تبقى من القاعات السينمائية، وبناء مركبات ثقافية تشمل قاعات سينمائية، وتعميم مركبات القرب الثقافية في مختلف أنواع التجمعات السكنية، بما فيها الأحياء الشعبية والمشاريع الحديثة البناء.

سادسا - المحور المضموني:

- وهو محور يتعلق بالبرامج بالأساس، يركز على الأفكار والمضامين في مختلف الوسائط والأماكن الثقافية، عبر:
- مراعاة التنوع الثقافي في برامج أماكن العيش الثقافية المختلفة قصد إنتاج قيم التضامن والعيش المشترك؛
- إشاعة الاهتمام بشؤون الثقافة والفن من خلال الأسرة، والمدرسة والإعلام وبكل الطرق المتاحة؛
- تفعيل كافة المقترحات المتضمنة في التقرير الذي أعده المجلس الأعلى للتعليم إثر الإحالة الملكية عليه، في موضوع «دور المدرسة في تنمية السلوك المدني»، سنة 2007؛
- نشر الثقافة السينمائية؛ من خلال برامج ومجلات إذاعية وتلفزية؛
- إعطاء أهمية أكبر للتربية البيئية، في المقررات الدراسية، والحملات التحسيسية.
- تجهيز مختلف أماكن العيش بما يلزم من تجهيزات الأنترنت و«الوي في» لتشجيع الزوار على ارتيادها وخلق فرص اللقاء والعيش المشترك.

ديباجة

سؤال أماكن العيش، سواء في المجال الحضري والمدينة أو في القرى، سؤال مطروح على جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والثقافيين ببلادنا، وهو سؤال يستدعي النظر المستأنف في جملة الاختيارات التي كثيراً ما تنحرف، عند التنفيذ، عن غاياتها ومقاصدها، أو تُعوّزها بالإمكانيات، أو تُفرغ من أهدافها، مما يقتضي البحث عن أسباب ذلك ووسائل تجاوزها. ومعلوم أن عدد سكان المدن قارب 62 بالمائة من مجموع الساكنة المغربية. وقد حصل هذا الانتقال المجالي والانساني، بسرعة كبيرة، في غضون العقود الستة الأخيرة. وهو ما يستدعي من السلطات العمومية بذل مجهودات دائمة لاستيعاب العدد المتزايد من السكان النازحين من البادية إلى المدينة، وتهيئة المجال الترابي المناسب، وتدبير عيش الناس في الأماكن التي من المفترض أن تستجيب للحقوق الإنسانية الدنيا كما ينص عليها دستور المملكة، وكما هي متعارف عليها دولياً.

ولأن التقرير الذي صادق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول "إدماج الشباب عن طريق الثقافة" أبرز مظاهر العجز الذي تعاني منه مختلف الفئات الاجتماعية، وعلى رأسها الشباب، في مجالات العمل الثقافي، وأظهر الغياب الكبير في خطط التعمير والإسكان للبعد الثقافي في ترتيب شروط عيش الناس في الأحياء والمدن، فإن المجلس ارتأى ضرورة تعميق التفكير والبحث، في الأبعاد الثقافية والحقوقية والترفيهية لأماكن العيش، التي ترادها فئات وشرائح مجتمعية مختلفة، سواء بشكل قصدي أو تلقائي.

مستندات معيارية

بناء على تصدير الدستور الذي ينص على أن "المملكة المغربية، وفاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة"، وفي ضوء مقتضيات الفصل 31 الذي يؤكد على وجوب أن "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية، والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في:

- العلاج والعناية الصحية؛
- الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التعاوضدي أو المنظم من لدن الدولة؛
- الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛
- التنشئة على التشبث بالهوية المغربية والثوابت الوطنية الراسخة؛
- التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية؛
- السكن اللائق؛
- الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي؛
- ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق؛
- الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة؛
- التنمية المستدامة.

وبناءً على مقتضيات الفصلين 33 و154؛ واعتباراً للتوجهات الكبرى التي حددها "الميثاق الاجتماعي الجديد" الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولاسيما ما يتعلق فيه بـ "الولوج إلى الخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي" و"المعارف، والتكوين والتنمية الثقافية"، و"الإدماج وأشكال التضامن"، حيث يؤكد الميثاق على "أن المجتمع المغربي، الذي يرجع وجوده إلى قرون عديدة، كانت خلالها قيم التضامن وقواعد العون المتبادل والتآزر والرفقة تقليداً يندرج ضمن الواجبات الاجتماعية، صار ينظر إليه اليوم أكثر فأكثر، من لدن العديد من الأطراف المعنية، باعتباره مجتمعا يعاني غيابا كبيرا للمساواة ونقصاً في الإدماج"، وهو ما يتطلب "الارتقاء بمستوى عيش المواطن ارتقاءً مثمراً ومنصفاً. يتعلق الأمر برهان هو في الوقت نفسه، غاية كل سياسة تنموية، وشرط مصداقيتها، وسبيل لا محيد عنه من أجل نجاحها".

وفي ضوء ما يقضي به العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالخصوص ما ورد في ديباجته، فإن هذه المستندات المعيارية تمثل، في نظر أعضاء "اللجنة الدائمة للشؤون الثقافية والتكنولوجيات الحديثة"، عناصر إضاءة ضرورية، لمقاربة عيش الناس داخل المجالات الترابية المتنوعة، كما تُبَيِّن، بوضوح تام، المسؤوليات الملقاة على السلطات العمومية، والجماعات الترابية، بخصوص توفير شروط العيش الكريم، للمواطنين والمواطنات، في أحواض السكن التي يتواجدون فيها، وتقديم الخدمات الضرورية، بما فيها الفضاءات الثقافية والاجتماعية، الكفيلة بتغذية الوجدان، واكتساب المهارات الفنية والثقافية، والترويج عن النفس، والتشجيع على اللقاء والتبادل، والمشاركة في الحياة العامة.

ولأن المعطيات كافة تُبَيِّن الخصائص الكبيرة في "أنسنة" أحواض عيش الساكنة المغربية، والإهمال الذي تتعرض له مختلف الفضاءات التي يرتادها المغاربة، أطفالا، وشبابا، وإناثا وذكورا، والمتقدمون في السن، وذوي الاحتياجات الخاصة - مع التفاوتات الموجودة في النقص والمعاناة حسب هذه الفئات والجهات - فإن أعضاء "اللجنة الدائمة للشؤون الثقافية والتكنولوجيات الحديثة" مقتنعون بضرورة الاهتمام بواقع أماكن عيش الساكنة، وتحسيس أصحاب القرار بمختلف مستوياتهم لسد هذا العجز، وإصلاح الفضاءات العمومية التي يرتادها المغاربة، وتحويلها إلى أماكن تُشجع على المبادرة، والإبداع، والمشاركة الجديرة بتعميق السلوك الديمقراطي، وتوسيع دائرة الفعل الثقافي.

في طريقة المعالجة

نظراً للطبيعة المركبة التي تُميز موضوع "أماكن العيش والفعل الثقافي"، ولتداخله الكبير مع مختلف مستويات السياسات العمومية، ولاسيما ما يتعلق منها بتهيئة المجال الترابي، وإعداد فضاءات عيش المواطنين، وطرق تدبير المدن، وضواحيها، والتجمعات القروية، ووعياً من أعضاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي بالوظائف الثقافية والاجتماعية لأماكن العيش في المغرب، وتأثيرها الكبير على الوعي الجمعي، وعلى أنماط السلوك والقيم والدوق، والتواصل، وعلى طرق التعايش أو التنازع، والتبادل أو الانفصال، التي تنتجها مختلف الفضاءات التي يتفاعل معها المغاربة، سلباً وإيجاباً، فإنهم ارتأوا المبادرة إلى تشخيص أوضاع بعض هذه الأماكن وإبراز حقائقها، وأشكال العجز التي تتخبط فيها، وتداعياتها على العلاقات الاجتماعية، وعلى طرق حضور وتعامل المغاربة مع الفضاء العمومي، وعلى التعبيرات الثقافية المختلفة.

ولإنجاز هذا العمل اختار أعضاء اللجنة الدائمة مداخل أربعة:

1. فتح نقاش داخلي بين أعضاء اللجنة، حول موضوع "أماكن العيش والفعل الثقافي" وتبادل الأفكار والآراء حول دلالاته، وأبعاده، وما يستدعيه من صعوبات فكرية ومنهجية لضبط إطاره المفاهيمي، وتحديد مداه التجريبي، وتعيين بعض المبادئ التي تتوخاها اللجنة لمقاربة هذا الموضوع، استجابة للتوجهات الكبرى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتي تقضي باستجلاء إشكاليات حياتية تهمّ المواطن، وتشخيصها، وصياغة ما يلزم من الرؤى الممكنة لحلها وتجاوزها؛

2. مدخل تفاعلي، حيث قرّر أعضاء اللجنة نقل أسئلتهم وأفكارهم إلى جهات معنية بموضوع "أماكن العيش والفعل الثقافي"، سواء على المستوى الرسمي، أو مع فاعلين جمعيين، ومبدعين منشغلين بالقضايا التي تهتم الحقوق الإنسانية الأساسية، بما فيها الثقافية والاجتماعية والترفيهية. وهكذا تمّ الاستماع إلى وزير "الإسكان والتعمير وشؤون المدينة"، ونظمت ورشات تفكير حول ثلاثة مواضيع تهتم "المدينة وأماكن العيش"، و"الفضاءات التراثية ومجهودات الترميم وشروط إعادة الحياة إليها"، و"المسرح، وفضاءات الخزانات والمتاحف". وقد استدعت اللجنة إلى هذه الورشات مجموعة من المتخصصين في هذه المجالات، للإفادة من خبراتهم في بلورة إطار مفاهيمي وتجريبي مناسب لضبط موضوع: "أماكن العيش والفعل الثقافي"؛
3. مدخل علمي، حيث ارتأت اللجنة تعزيز مناقشاتها، وخلاصات استماعاتها، بخبرة علمية، بناء على توجهات تقضي بالقيام بمسح واسع لواقع "أماكن العيش" بمختلف جهات المغرب، وإبراز معطياتها ومشاكلها، ابتداء من إشكالية المدن القديمة، والساحات العمومية، والحدائق والمراكز الثقافية، وقاعات السينما...
4. ونظراً لصعوبات الحديث عن كل ما يمكن أن يندرج ضمن أماكن العيش، وكثرة الفضاءات التي يوجد فيها المواطن، أو يرتادها بشكل اختياري، أو يوجد فيها بشكل اضطراري، مثل المطارات ومحطات القطار، والمحطات الطرقية والأسواق الأسبوعية في القرى، والسجون، أو المستشفيات، وغيرها من الأماكن، التي غالباً ما تدخل في اهتمامات لجان أخرى في المجلس، ومن بينها لجنة الشؤون الاجتماعية، فإن لجنة "الشؤون الثقافية والتكنولوجيات الحديثة" ارتأت حصر تشخيصها في أماكن عيش محددة من قبيل دور الشباب، وأوضاع دور السينما، والحدائق العمومية، والساحات العمومية، والمنشآت الرياضية، وبعض العينات من الهدر للبرامج والمخططات والتجهيزات الثقافية، وأحوال المدن العتيقة. كما أنه يتعين التأكيد، بهذا الصدد، على أنه في ضوء شساعة الجغرافيا الوطنية، وجدت اللجنة نفسها أمام استحالة تناول كل جهات ومناطق المملكة، علماً بأن جهات عديدة حاضرة في التشخيص.

1. الإطار العام لأماكن العيش والفعل الثقافي

1. في "أماكن العيش"

في غياب تعريف دقيق، جامع وشامل لموضوع "أماكن العيش"، واختزال غالبية الكتابات له، في أماكن إيواء واستقبال الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، أو المتقدمين في السن، أو المرضى؛ وفي ضوء التوصية التي اقترحتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقرير "إدماج الشباب عن طريق الثقافة"، والداعية إلى ضرورة "أنسنة أحواض عيش الساكنة بتخصيص مناطق خضراء، وملاعب رياضية للأطفال والشباب، ومنشآت ثقافية (من معاهد موسيقية، ومسارح، وخزانات، وقاعات السينما، ومركبات متعددة الوسائط، ودور للشباب....)"، من خلال قانون /إطار" يلزم السلطات المحلية والجهات الحكومية المعنية، بإنقاذ كل أماكن العيش الحاملة لذاكرة ثقافية، وإصلاحها وترميمها، وإدراجها ضمن الفضاءات الثقافية للشباب"؛ وفي ضوء المناقشات الواسعة التي أجرتها "اللجنة الدائمة للشؤون الثقافية والتكنولوجيات الحديثة" حول هذا الموضوع، فقد خلص أعضاؤها إلى اعتبار أن "أماكن العيش" لا تعني، بالضرورة، أماكن السكن والاستقرار فقط، بقدر ما هي، عملياً، فضاءات للاستقبال، سواء بدوافع التزود بالعروض الثقافية المتنوعة، مثل قاعات العرض السينمائي والمسرحي، ومختلف الأنشطة الفنية والثقافية في الساحات العمومية، أو بدوافع اجتماعية، حيث تلجئ إليها مجموعات عمرية من الأطفال والبنات والنساء والشباب، ومن مختلف الشرائح والفئات، لتلبية جملة من الحاجيات الاجتماعية، والفكرية، والوجدانية. وتعتبر أماكن العيش، انطلاقاً مما سبق، فضاءات وقنوات أساسية، تسري عبرها مختلف أشكال التعبير الثقافي والفني، وإطارات تتيح للأفراد والجماعات، التواصل، والتفاعل، والأخذ، والبقاء، لذلك فإن سلامة بنيات المجتمع من حيث صحته وعطبه، وفعاليتها وعدمها، رهينة بمدى توافر جدلية إيجابية بين المبنى والمعنى، وبين المحتوى والمحتوي، ولذلك فإن الفضاءات الثقافية، والعمومية، وأماكن الإيواء بمختلف أنواعها، تعرض أو تنتج الثقافة والرموز والقيم التي، إذا ما توفرت لها الشروط المناسبة، تسهم بمقدار كبير في الاندماج الاجتماعي، والتماسك الوطني، بل وتصير إطارات كفيلة بإطلاق دينامية التبادل والمناقشة، والمشاركة في الحياة الوطنية.

أما علاقة أماكن العيش بالفعل الثقافي، وتجنباً للخوض في التعريفات العامة للثقافة، فإن أعضاء اللجنة، يتبنون المقاربة التي تقضي بالنظر إلى الفعل الثقافي، بوصفه يجمع بين بعدين متكاملين؛ حيث يبرز البعد الأول باعتباره تجلياً من تجليات الممارسة الاجتماعية (مثل القراءة، والتعبّد، والتواصل التقليدي أو بواسطة التقنيات الجديدة، والمشاركة في الشأن العام، أو الاستهلاك الفني والثقافي)؛ وأما البعد الثاني، فيحدد من خلال حضور الفعل الثقافي داخل المؤسسات الاجتماعية (الأسرة، المؤسسات الثقافية، الجمعيات المدنية، الأحزاب السياسية، الممارسة الإعلامية...).

واعتباراً لهذه التحديدات، يبدو من الضروري إيلاء عناية خاصة لمختلف أشكال أماكن العيش، وإبراز مظاهر العجز الثقافي الذي تعاني منه، والاختلالات المؤسسية والعملية التي تواجهها، وذلك بالكشف عن واقعها ومعطياتها، وتشخيص طرق اشتغالها، وبيان مدى تأثير كل ذلك على المواطنين والمواطنات بمختلف فئاتهم، وذلك بهدف تحسينها، والترقي بأدائها، خدمة للأهداف المسطرة آنفاً.

2. أماكن العيش والمسألة الثقافية

يشهد المغرب، منذ ما يقارب الستة عقود، حركةً حضريةً ترجع سرعتها البالغة، بشكل أساسي، إلى ظاهرة الهجرة القروية إلى تزايد عدد السكان. ومعلوم أن أماكن عيش المغاربة تختلف وتتنوع حسب تاريخ وجغرافية وأنشطة كل "مدينة". ويلاحظ الباحثون، وحتى المسؤولون عن مجال التعمير والإسكان، غياب تعريف دقيق وواضح لمفهوم "المدينة"، بل إن لفظة المدينة، لا وجود لها في القانون. فهذا الأخير يتحدث عن البلديات، وعن "المراكز المحددة" *centres délimités*، ومعناها الجزء الحضري لجماعة قروية. وعلى الرغم من الأهمية السياسية الخاصة، التي أولتها الدولة للقروية وللقطاع الفلاحي منذ الستينيات، فإن المدينة المغربية الحالية، لا تمثل مسرحاً للتغيرات الاجتماعية فحسب، بل هي مرآة وفضاء للتحوّلات التي يعيشها المغرب، حيث أصبحت المدينة، بشكل متنامٍ، قُطباً جاذباً للمجال الوطني، يستقطب كل التيارات، والقوى، والتشكيلات، والاختلافات، إنسانياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وثقافياً.

ولعل تنوع أماكن عيش المغاربة، وتباين أوساطها الحضرية، الناتج عن التطور التاريخي، أو عن الهجرة القروية، يبرز، بطرق مختلفة، تعدد المرجعيات التاريخية والرمزية، التي يستمد منها المجتمع قيمه ومعايير التأسيسية، وعلى رأسها الدين والاعتقادات الشعبية، والثقافة العميقة الآتية من القرى والجبال، والمثل الجمعية، وما أتت به الليبرالية، ومغريات مجتمع الاستهلاك، وتأثير المنتجات السمعية والبصرية، الأرضية، والفضائية، والرقمية، وتقنيات التواصل الحديثة، من طرق جديدة للتبادل والتعبير والتذوق والتعامل.

لهذه الأسباب جميعاً، يكتسي موضوع أماكن العيش والمسألة الحضرية، أهمية بالغة في المغرب، ذلك أن التطور الجارف للمدن، يخلخل كل الاستراتيجيات الاجتماعية والسياسية ذات الأفق القطاعي، لأنه يفترض مواجهة سؤال أساسي من طبيعة سياسية.

إذا كان المجال السياسي يتحدد انطلاقاً من تفاعل ثلاثة عوامل رئيسية: الجغرافيا، الإنسان، والنظام الرمزي السائد، فإنه لا يمكن لأية سلطة أن تدعي التحكم في المجال السياسي، بدون الإحاطة بالمجال المادي الذي تتأسس عليه سلطتها، حيث يمثل الإنسان المرتكز الرئيس. وهو ما يفترض تنظيمًا إداريًا وتربائيًا، باعتباره وسيلة ناجعة لتسهيل عملية التمكين في المجال، وفي الإنسان.

وقد وجدت السلطات العمومية نفسها، أحياناً، متجاوزة بسبب المد الكاسح لحركة النزوح من البادية إلى المدينة، والبناء العشوائي، والتجّات، في الغالب، إلى تبني مقاربة قطاعية أسمتها منذ مدة بـ "سياسة الإسكان"، وواجهت صعوبات جمّة في تنظيم التفاوتات الكبيرة، التي أنتجتها النماذج الفوضوية في البناء، مقارنة مع أحياء راقية تقطنها فئات مستريحة اقتصادياً، أو تجمعات سكنية تتوسع بدون تخطيط أو ضبط.

ويلاحظ خبراء المسألة الحضرية في المغرب، أن البناء الفوضوي والمدن العشوائية، يفرضان على الدولة تدخلات، كثيراً ما تكون بعدية ومتأخرة. فعدد المدن والمراكز الحضرية انتقل من 27 إلى 92 مدينة ما بين 1900 و1952، لكي يصل إلى 250 مدينة ومركزاً سنة 1982، وإلى 391 مركزاً الآن، حسب المندوبية السامية للتخطيط. وهو ما يفيد أن الإنتاج المجالي الحضري، ظل يتطور بشكل سريع طيلة الستين سنة الماضية، دون اعتبار ولا مراعاة للأبعاد الإنسانية لأحواض عيش الساكنة، أو إنجاز التجهيزات الثقافية والرياضية والاجتماعية اللازمة والكافية، لإنشاء مجال عمومي يُشجع على المشاركة في الحياة العامة.

وإذا كان المغرب الحالي يتطور، أكثر من أي وقت مضى، من خلال مُدنه، وإذا كانت الحركية الحضرية تفرض مشاكل من نوع مركّب، فإن السلطات العمومية تجد نفسها، في غالب الأحوال، غير قادرة على حلها بطرق مستدامة. علماً بأن الدولة تبقى هي المُنتج الأساسي للمجال. وهو ما ظهر في السنين الأخيرة، من خلال المجهودات التي بُدلت في اتجاه التنمية الحضرية للمدن، لتفادي تشوّهات السكن العشوائي، ومحاصرة "التحضر المتوحش". غير أن هذه المجهودات تُكرس التفاوتات الكبيرة بين الأحياء الراقية المُنظمة حضرياً بشكل بالغ الإحكام، وبين النسبة الغالبة من التجمعات السكنية الأخرى التي لا تستجيب لمقاييس التنظيم الحضري. وعلى الرغم من أن المجال الحضري يخضع، من حيث المبدأ، للتدخل التخطيطي للسلطات العمومية، إذ تتمركز فيه أكبر نسبة من التجهيزات والأنشطة، فإنه راهناً، لا يعدو كونه ضرباً من الفسيفساء داخل مورفولوجيا حضرية مفككة ومتناقضة.

وإذا كان الواقع المتنافر والمتناقض، للمجال الحضري ولأماكن عيش المغاربة، يطرح مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية، فإنه يطرح، أيضاً، مشكلة ثقافية من حيث الجوهر، تتعلق بالمعنى الذي تريد السياسة العمومية إعطائه للتحضر والتمدن، بل وللسلوك المدني داخل المدينة، بكل ما يفترضه ذلك من ضبط مجالي، ومرجعية تواصلية.

لقد تعرضت المدن القديمة للإهمال، حسب الدارسين وأصحاب القرار أنفسهم، بسبب مغادرة العائلات المدنية لبيوتاتها، وانتقالها إلى أحياء راقية جديدة، وأيضاً تحت ضغط الحاجة، من جراء الهجرة القروية الكاسحة، التي أنتجت جملة من العوامل المترابطة، في غياب لتأطير وتخطيط إدماجين كافيين، حيث وجد

المواطنون والمواطنات الذين اضطروا للهجرة إلى المدن القديمة بعض إمكانيات استقبالهم. فالمنزل الذي كان يؤوي عائلة ممتدة واحدة من العائلات المدنية، أصبحت تتكسد فيه عدّة عائلات قروية. ويؤشر ذلك على أن انتقال الساكنة، على هذا النحو الفوضوي، لغياب التخطيط والتأطير، يفضي إلى خلخلة المرجعيات الثقافية والرمزية.

لم تعد أماكن العيش في المدينة، وفي ضواحيها، أو في القرى، مسرحاً للتغيرات الاجتماعية، العنيفة فحسب، بل صارت مجالاً رئيساً، يُعبر داخله الإنسان المغربي عن ذاته، في مختلف تموضعاتها وأحوالها. إنها تمثل بالفعل رهانا اجتماعيا وثقافيا شائكا، بالنسبة للسلطات العمومية، لأنه انطلاقاً منها وداخلها، تتشكل عناصر الهوية الثقافية الوطنية، وتتأثر، سلباً أو إيجاباً، بالتحويلات الجارية، وأحياناً، الجارفة التي تشهدها.

فأماكن العيش والمجال الحضري، كيان سوسولوجي وثقافي متنوع، يعبر فيه الناس عن ميولاتهم، وأشواقهم، وعن مُتخيلهم الجمعي، كيان تتمظهر فيه مختلف الإرادات، وتتواجه فيه الأفكار والحجج والمشاريع. ولعل الفراغ الثقافي الذي تعاني منه أماكن العيش المختلفة، والناج عن غياب مشروع ثقافي وطني، وسياسة تعلي من شأن الإبداع والمبادرة، طيلة الفترة الماضية، والناج أيضاً عن سيطرة التدبير الأمني للمجال الحضري، ولد كل ذلك اختلالات على كثير من الأصعدة، خصوصاً في الأحياء الهامشية والفقيرة، كما ولد سلوكات غير سوية، تهدد العيش المشترك والتماسك الوطني.

إن المجال الحضري هو فضاء المشاركة بامتياز، ومن ثم، فإن البحث عن سبل الارتقاء به، ومن خلال ذلك تأهيل أماكن عيش الساكنة، يمثل رهاناً سياسياً واختياراً مجتمعياً وثقافياً. فالأمر يتعلق بقدرة السلطات العمومية على الاستجابة للحقوق الأساسية للإنسان المغربي، ومنها الحق في العيش الكريم، والترفيه المناسب، والحق في ولوج الخدمات الثقافية والاجتماعية الوظيفية، وفي المشاركة المواطنة، وقدرة هذه السلطات على الإنصات لحركات التجدد في المجتمع المغربي، واقتراح السياسات الملائمة لتدبير أحواض عيش المغاربة في ظل شروط تحترم فيها كرامة الإنسان، وحقوقه التي يكفلها له الدستور للمساهمة في إعادة بناء مجتمع أكثر حرية وعدلاً، ومساواة وتضامناً. فالتنظيم المجالي للمجتمع يشكل مكوناً حاسماً للعدالة.

3. المجال الحضري، وتباين التصورات والإنجاز

يواجه المغرب منعطفاً مفصلياً في طرق تدبير الفضاء وأماكن عيش الساكنة. وكلما عبّرت السلطات العمومية عن إرادة تملك المجال الترابي، وتنظيم فضاءات السكن والحركة والنشاط الإنساني داخل القرى والمدن، واجهتها عراقيل ذاتية وموضوعية، لا سيما تلك المتعلقة بحكامه الشأن العام وتطبيق القانون، وأخذ مصالح المواطنين بعين الاعتبار في مسلسل اتخاذ القرار. كما أن الأمر يطرح مشكلاً ثقافياً: إذ كيف يمكن مراعاة الرهانات والانتظارات الثقافية في تهيئة المجال؟ هذا ما يجعل النتائج المُحصّلة دون المستوى المطلوب، وهو أمر يستلزم تدبيراً استيعابياً يقف على أساب هذا الوضع، ويقترح الحلول العملية لتجاوزها.

لقد أُطلقت جملة من المشاريع والمخططات وما تزال تُطلق، وانتهت إلى نتائج غير تلك التي يُعلن عنها، وقد تمّ تسريعها، بشكل بارز، في العشرية الأخيرة، لكن النمط التقني غير المنفصل عن المركزية البيروقراطية في تدبير أماكن العيش، وتنظيم المجال الترابي، لم يساعد على تحقيق النتائج المرجوة.

تتمثل أكثر الصعوبات بروزاً، لمقاربة موضوع أماكن عيش الساكنة المغربية، داخل المدينة، وفي محيطها، أو في البادية، في كون السلطات العمومية، تنتج خطابات تبدو في منتهى الانسجام حول إعداد التراب، وطرق تنظيم حياة المغاربة، غير أن تنفيذها، لا يكون في الغالب مطابقاً للأهداف المعلنة والمرسومة. وتعود الصعوبات إلى عوامل متعددة، منها ما يتصل بالتصور، ومنها ما يتصل بطرق إعداد أماكن العيش التي هي أماكن متنوعة، وأحياناً مركّبة، وتتميز بتفاوتات كبرى في الموارد وطرق ارتياد ووجود الناس فيها. كما يُسجّل أيضاً، اتسام أنماط الحكامة والتصريف للمشاريع والمخططات بقدر ملحوظ من الاضطراب وعدم الانضباط، باستثناء حالات قليلة.

ورغم التدخل الإرادي للدولة، لجعل إعداد التراب وتنظيم أماكن عيش الناس في صلب السياسة الاقتصادية والاجتماعية، ورغم النية في تصحيح الاختلالات والفوارق التي تنتجها الديناميات الجهوية بسبب الهجرة القروية، وتزايد السكان، ومختلف أشكال البناء الفوضوي، فإن المشاريع التي تطلقها الدولة في مختلف الجماعات الترابية، وحتى في المدن الجديدة، لتنمية فضاءات عيش الساكنة نادراً ما تستكمل ترجمة تصاميمها وخططها على أرض الواقع، وغالباً ما يستبعد السكان من المشاركة الفعلية في مراحل تنفيذها.

وقد تراكمت عدد من الاختلالات بهذا الخصوص، في الوقت الذي تشهد فيه المدينة وأماكن عيش المغاربة تحولات كبرى خلخلت مفهوم المدينة ذاته، وهو مفهوم يبقى - كما سلف ذكره - منفلتاً لحد الآن عن التحديد القانوني، وهو تصور له أثار في غاية السلبية، بحكم التغيرات التي تطرأ على المراكز والضواحي والأحياء الجديدة، وبحكم الدلالات المتنوعة التي تكتسبها تجمعات سكنية أو أماكن عيش تنفلت من كل ضبط، ولا تستجيب لمقتضيات الحياة الكريمة. وعلى الرغم من اهتمام السلطات العمومية في العقد الأخير بإشكالية المدينة، وإضافة تسمية المدينة إلى وزارة الإسكان في الحكومة الحالية، فإن المدينة المغربية ما تزال تعرف تنامياً مضطرباً لحالات التفكك، وتفاقم مشاكل تمركز السكان، وما ينتج عنه كل ذلك من شعور بالحerman والإقصاء، وما يُولده من عنف، ومن خواء ثقافي.

إذا كان المجتمع المغربي "مركّباً" كما كان يصفه "بول باسكون" فإن مُدنه ليست مركبة فحسب، وإنما تتميز فضاءاتها بتشتت مثير، يفقدها انسجامها الضروري بين وظائفها الحيوية المتمثلة في الاستثمار والعمل والخدمات المناسبة، والسكن اللائق، وبين الترفيه المتنوع والعمل الثقافي.

ومن المعلوم أن المدينة تمثل اليوم مؤشراً على حداثة المجتمعات، حيث يفترض أن توفر فضاءات للقاء والتواصل بين ساكنتها، وأماكن للعيش وبنيات لإنتاج الثقافة، بكل تعبيراتها الرمزية والفنية، والأدبية والجمالية. وقد ساهمت المدن المغربية العريقة في انبثاق الثقافة الوطنية بروافدها المختلفة، كما سعت

تدخلات الحماية إلى إضافة معانٍ جديدة عليها، من حيث المعمار وطرق تنظيم وجود الإنسان في المكان، والمساحات الخضراء، والمساحات العمومية والحدائق، ودور الثقافة والشباب. غير أنه، وبسبب التوسع العمراني، والهجرة القروية، والسكن الفوضوي، والتدخلات البعدية للسلطات العمومية، تفاقمت صعوبات تدبير أماكن عيش المغاربة، واهتزت القيم التي يفترضها التمدن، والعيش المشترك، كما ساهم ذلك في اضطراب نوعية المشاركة السياسية للمواطنين في الشأن العام، وتعطيل استنابات قيم المجتمع الديمقراطي، وتهميش الفعل الثقافي، إن لم يكن تغييبه تماما من الانشغالات العامة.

لذلك فإن التفكير في أماكن عيش المغاربة، اليوم، هو تفكير كلي يشمل السياسات العمومية المتعلقة بالاقتصاد، والاجتماع، والعمل السياسي، وأنماط التواصل والمعرفة، والإبداع. ويعبر البحث في أماكن العيش، داخل المدن وخارجها، عن رغبة جماعية لفهم واقعها، وأحوالها، وتطوراتها، وطرق اشتغالها وتديورها، ومشاكلها، وأدوارها الاجتماعية والثقافية. كما يرتبط الاهتمام بأماكن العيش، بالمشاكل الحضرية في تشابكها وتركيبها. الأمر الذي يستدعي تفكيراً متجدداً في السياسات العمومية، التي تخطط لتأطير حياة الإنسان المغربي في المكان، ومدى استجابة طرق التخطيط والإنجاز لحاجياته الحيوية، ولانتظاراته الاجتماعية والثقافية، ولتنوع انشغالاته وميولاته. كما يستوجب مقاربات جديدة لتدبير المجالات الترابية، وضبط التوسع الفوضوي الذي ينتج صعوبات لا حصر لها أمام الإرادة العمومية.

يتعلق الأمر، بالأساس، بالتساؤل عن واقع حال أماكن عيش الساكنة المغربية، والفرص المتوفرة، والتي يتعين خلقها، لجعل فضاءات المدينة والتجمعات القروية رافعات للاندماج الاجتماعي باستنابات قيم التساكن والتضامن، وإنتاج ونشر الثقافة وحماية الفئات في وضعية الاحتياج، والتحفيز على المشاركة في الشؤون العامة، بدءاً من المستوى المحلي، وانتهاء بما يهّم القضايا الكبرى للمغرب. ومن زاوية أخرى، فإن الأمر يتعلق بالاقتراب من السؤال التالي: كيف يمكن تحويل أماكن عيش المغاربة، إلى فضاءات لخدمة الإنسان، من خلال معمار وتصميم حضري، وتهيئة ترابية، تعبر عن مقومات الهوية في تعددها وتنوعها، وعن حاجات الناس إلى السكن المناسب، والاندماج، و"الأمن الإنساني"، والحركية والاستجابة، بطرق مناسبة، لتعزيز القيم الروحية والثقافية، بما يحفز على الاجتهاد، والمبادرة، ويسهم في محاصرة أسباب الإقصاء، والفوضى، والعنف، والسلوكات المنافية للتعايش، والمؤدية إلى إنتاج التأخر الفكري والثقافي.

١. في واقع حال أماكن العيش

يُجمع المسؤولون عن قطاع التعمير والسكن والجماعات الترابية، كما الخبراء والباحثون في مختلف أنواع أماكن العيش، على أمرين أساسيين اثنين: أولهما: الواقع المضطرب المشتت، المتفاوت، والفوضوي للمشهد الحضري عموماً، باستثناءات نادرة؛ وثانيهما: غياب مشروع مجتمعي يستند إلى تصور واضح للإنسان ولحاجياته الثقافية، وتداعيات هذا الغياب على أوضاع أماكن العيش أو اللاعيش المختلفة التي "يحیی" فيها أو يرتادها المغاربة.

١. لوحة سلبية للمجال الحضاري، وعجز مُتراكم

تبين من خلال جلسة الاستماع مع وزير الإسكان والتعمير وسياسة المدينة^١ أن الدولة المغربية، انتبهت مؤخراً إلى الأهمية الاستراتيجية، التي يتعين إيلاؤها للمدينة، وللمسألة الحضرية، قصد تجاوز الإكراهات الكبرى التي يواجهها السكان، والتحديات التي يلزم رفعها لتوفير شروط عيش أفضل، وللاستجابة للمقتضيات والحقوق الإنسانية الأساسية. فعلى المستوى الإجمالي، هناك ثلاث ملايين من الساكنة الحضرية التي تعاني من الهشاشة والفقر، حسب المندوبية السامية للتخطيط (2007)، و13% من الساكنة الحضرية تقطن بسكن غير لائق، ووجوب تصريف 4,5 مليون طن من النفايات الصلبة غير المعالجة سنوياً، و500 مليون م³ من مياه الصرف غير المعالجة، وضرورة توفير 3000 هكتار للتعمير سنوياً، ونقص كبير في المرافق العمومية والفضاءات والخدمات الحضرية، وتنقلات حضرية مكلفة، اقتصادياً وإنسانياً، وغير مواكبة نهائياً لطبيعة النمو العمراني.

وإذا كان المغرب يتوفر على شبكة حضرية مهمة، فإن أغلبها متمركز بالسواحل، وتوزيعها غير متوازن، مع هيمنة واضحة للمدن الكبرى، إذ يمثل ثقلها الديمغرافي 56% من مجموع سكان المدن.

وتقدم معطيات وزارة الإسكان صورة عن "شبكة حضرية غير منسجمة ومحدودة الاستقطاب"، غالباً ما تتصف وظائفها بالسلب، منها التباين الكبير بين المدن الكبرى، والمتوسطة والصغرى، وضعف التماثل بين أدوات التخطيط الترابي، إن وجدت، والاستراتيجيات القطاعية، وصعوبات دمج الوافدين الجدد في الحواضر، بسبب ضعف تأطير واستباق الهجرة القروية، فضلاً عن غياب التنسيق والتباين الحاصل بين مختلف المتدخلين. وهو الأمر الذي ترتبت عنه اختلالات اقتصادية اجتماعية وبيئية، وانتشار للاقتصاد

غير المهيكّل، وتزايد في رقعة الفقر، والبطالة، وإضعاف الروابط الاجتماعية. مما يجعل المشهد الحضري الوطني يعاني، من بين ما يعاني منه، من توسع عمراني غير متحكم فيه، وعلاقات مضطربة، وغير متوازنة بين المراكز والهوامش، وعجز ظاهر في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، والخدمات، ووسائل التنقلات الحضرية، تزداد هذه المعطيات استفحالاً، مع غياب مواكبة وثائق التعمير للدينامية الحضرية، وعجز بائن للحكامة المعتمدة في تدبير المجالات الحضرية.

المستقرئ للقاموس المستعمل في تصريحات كثير من المسؤولين السياسيين عن شؤون المدينة، وعن ترتيب شروط عيش المغاربة في المكان، يلاحظ غلبة الكلمات ذات الدلالة السلبية، من قبيل، الإكراهات، المعاناة من الهشاشة والفقر، السكن غير اللائق، نقص في المرافق العمومية والفضاءات والخدمات، نقل غير مواكب للنمو الديمغرافي، توزيع حضري غير متوازن، وغير منسجم، محدود الاستقطاب، ضعف التأطير، غياب التنسيق بين المتدخلين، اختلالات، تزايد رقعة الفقر، إضعاف الروابط الاجتماعية، توسع عمراني غير متحكم فيه، عجز في التجهيزات الأساسية، ونقص كبير في حكمة المجالات الحضرية.

فضلا عن ذلك، وبدل أن تكون التشريعات وسيلة لتسهيل شروط ترتيب حياة الناس في المكان، فإنها تشكل عراقيل عديدة، نظرا لغموضها، وتضارب المتدخلين (الولاية، العمالة، الجماعة، الوكالة الحضرية، مراسيم...) الذين يعتمدونها تزيد في حدة ذلك. بيروقراطية ثقيلة، وغياب للخبرة والاستمرارية، والتجاء إلى أدوات غير قابلة، عمليا، لتحسين عيش الناس، سواء على صعيد السكن، أو على صعيد تصور وتهيئة فضاءات عمومية، وأماكن للترفيه والترويح، وتجهيزات ثقافية وفنية ورياضية، علما أن القرارات الكبرى بخصوص التعمير، ما تزال تتخذ على الصعيد المركزي، حيث توضع المخططات وقواعد التدبير، ويفرض على الجماعات المحلية والحضرية أن تقوم بالتنفيذ الذي يخضع، بدوره، لمصالح ومضاربات قد تحرفه عن أهدافه.

ويلاحظ أحد خبراء المسألة الحضرية، أثناء الورشة التي نظمتها لجنة الشؤون الثقافية والتكنولوجيات الحديثة حول "المدينة وأماكن العيش"، أن وضعية مدننا، في الواقع، "كارثية" لأن المشاريع السكنية، بمختلف أنماطها، كثيرا ما تكون مملة، وأنها بسبب غياب فضاءات للتنشيط والتواصل تنتج الملل، اجتماعيا وإنسانيا وثقافيا، بل إن اختيار السكن الأفقي، في إطار ما ينعت بالسكن الاجتماعي، يخترن قنابل موقوتة، فضلا عن أن محيطها صحراء ثقافية. وهي تجمعات سكنية وبشرية ستولد سلوكات وتصورات، لا أحد يمكنه التكهن بطبيعتها وطريقة التعبير عنها، وهل ستساعد في تعزيز الروابط الاجتماعية؟ أم على العكس من ذلك، تهددها وتشكل عاملا لتفككها؟

2. الفضاءات التراثية، وممكّنات وعوائق إعادة الحياة إليها

من المعلوم أنه لا يوجد تراث أو فضاء تراثي في ذاته، وإنما يدخل في إطار شكل من أشكال التعاقد الاجتماعي، بناء على قيم ثقافية وجمالية وإنسانية محددة، يحملها هذا التراث، وتمتلك ما يلزم من شروط الاستمرارية والتأثير والحضور. ويزخر المغرب بفضاءات تراثية كثيرة ومتنوعة، سواء داخل المدن القديمة، الحضرية والمخزنية وغيرها، أو في القرى والبوادي، بحيث إن كل تدخل في هذه الرموز والفضاءات التراثية، يتحدد بتفاعل ثلاثة عوامل متكاملة: عامل ثقافي: يُعبّر عنه المحافظون والمرممون، ومدبرو التراث والمؤرخون، وغالبا ما يسيطر عليهم طابع المحافظة والأصالة، والنزعة الاستمرارية للتراث؛ وعامل اقتصادي: إذ لا يكفي ترميم رموز تراثية أو فضاءات تدهورت أحوالها من أجل الترميم فقط، والرغبة في المحافظة عليها، ولكن يتعين إيجاد طرق مستجدة لضمان فائدتها على المجتمع والثقافة والإنسان، وتوفير شروط استمراريتهما؛ وأخيرا عامل سياسي: باعتباره عاملا حاسما يقرر في مصير هذه الفضاءات من حيث ضمان التمويل المناسب، وحساب العائد الاجتماعي والثقافي، من وراء اتخاذ قرارات إعادة إحياء أماكن العيش التراثية.

وقد أكد المشاركون في ورشة "الفضاءات التراثية وإعادة الحياة إليها" على أن هناك خطرا حقيقيا يحقد بأماكن العيش التراثية، سواء في المدن القديمة أو في البوادي، ذلك أن فضاءات العيش التي اجتهدت بعض الجهات، وخصوصا جمعيات المجتمع المدني، لترميمها وإعادة الحياة إليها، عانى تسييرها بعد ذلك من جملة ارتباكات، كما هو الحال بالنسبة لترميم وإصلاح بعض المعالم التراثية في المدينة القديمة بالدار البيضاء، على سبيل المثال، والتي تواجه مقاومات، وتعرض لعراقيل لأسباب انتخابية، أو بسبب أن السلطات المحلية، في بعض المناطق، تعطي الأولوية للاعتبارات الأمنية نظرا لعوامل ظرفية.

على الرغم من أن الدار البيضاء، مثلا، هي العاصمة الاقتصادية، تمثل وجهة دولية ومركزا ثقافيا فنيا، فإنها أشبه بمدينة على وشك الانفجار، وتبدو كأنها بدون شخصية، يعاني تديورها من مشاكل دائمة، حسب المشاركين في ورشة الفضاءات التراثية. أما مسؤولو المصالح الخارجية للوزارات فلا يمتلكون أية سلطة طالما أن القرارات تتخذ في الرباط. على الرغم من أن المدينة تشهد اغتناءً غير مسبوق فإن أماكن العيش ذات الطابع الثقافي تدبر بطرق تفتقد إلى العقلانية ولا تشتغل سوى بنسبة 30 بالمائة من إمكانياتها. هكذا تقدم المدينة كل أشكال المفارقات الممكنة والمتخيلة. إذ تعاني الساكنة من التلوث، ومن صعوبات التنقل، والحصول على سكن. غير أنها، في الوقت نفسه، تقترح عناصر أمل عديدة في شكل مشاريع مُهيكلّة كالأحياء الجديدة، ومجهودات ترميم بعض الأماكن التراثية في المدينة القديمة، ومراكز حضرية كفيلة بخلق أطر عيش ذات دلالات ثقافية إنسانية بالغة الغنى والجاذبية، فضلا عن إطلاق طرامواي سيساعد، بلا شك، على التخفيف من معاناة المواطنين في التنقل.

لا تعاني الفضاءات التراثية في المدن القديمة وحدها من الإهمال، أو من المقاومات التي تعترض مجهودات ترميمها، وإنما حتى أماكن العيش التي بنيت في فترة الحماية من حدائق وكنائس، وملاعب. وحتى إذا ما نجح المساهمون، سلطات، ومؤسسات رعاية، وجمعيات مدنية، في إعادة الحياة إليها، فإنها غالباً ما تتعرض للتلف، جزئياً أو كلياً، أو أن مسؤولية تسييرها توكل لمن لم يتم تأهيلهم لها. كما يسجل أن هناك مبادرات ناجحة، أو نجحت مؤقتاً، ثم أصابها الهدر. لذلك يعتبر الفاعلون في هذا المجال، أنه لا مناص من وضع تصور وطني للفضاءات التراثية، وإعادة الحياة لها، مع مراعاة الفروق والتفاوتات حسب الجهات والمدن والبوادي، والعمل لتسيير إعادة تملكها بطرق مختلفة، وتحديد شروط ومعايير مضبوطة، لأماكن العيش التي يرتادها الأطفال والشباب، والنساء، والمتقدمون في السن، سواء تعلق الأمر بالفضاءات المخصصة للثقافة والفن، أو الرياضات، أو الترفيه.

3. الفضاءات الثقافية وعوائق التدبير

يرى بعض الفاعلين الثقافيين أن البنيات التحتية للثقافة، والتجهيزات التي تُبنى من أجل تقديم خدمات ثقافية للمواطنين، تعتبر في واقع الأمر أماكن عيش، لأن مرتادها ومن ينتظم في الاستفادة من خدماتها، يجدون أنفسهم منخرطين في إيقاعات حياتية، بفضل وسائل التعبير والتواصل الفنية والثقافية التي تتيحها هذه الفضاءات، والتي تختلف في عمقها، عن رتبة العيش اليومي العادي.

إلا أن المعطيات المتعلقة بالتجهيزات الثقافية، تبين عجزاً ملحوظاً من حيث عددها وحجمها، ونوعية الخدمات التي تقدمها، وبالخصوص في المدن المتوسطة والصغيرة وفي العالم القروي. وحتى إن وجدت فإن موقعها نادراً ما يكون ملائماً، فضلاً عن طرق تدبيرها، لدرجة أنها تتحول إلى فضاءات فارغة لا حياة فيها، أو توظف لأنشطة غير تلك التي بنيت من أجلها، وتتحول إلى تجهيزات "حزينة"، كما عبر عن ذلك أحد المشاركين في ورشة "المسرح والخزانات والمتاحف"، لأن أغلبها، وليس كلها بطبيعة الحال، تفتقد إلى عناصر الإثارة والجذب. ولا توفر شروط عيش تتيح الاستفادة والتعلم والتفاعل. كما أن أنشطتها روتينية، وتوكل مسؤولية تسييرها إلى مديرين لم يتم تأهيلهم للإشراف على العمل الثقافي، سواء على مستوى التخصص، والتخطيط، والتنفيذ، أو الاحترافية في التواصل، وطرق جذب الجمهور، والاستمرارية في خلق اهتمام الناس بالمضامين الثقافية والفنية.

لذلك، يلاحظ أنه في كل مدن المغرب، توجد أبنية من مختلف الأحجام والأشكال، خصصت لدور الشباب والخزانات، و"المراكز الثقافية"، غير أنها تخضع لمنطق إداري عمودي، لدرجة لا يفرق معها من يرتادها بين اعتبارها إدارات أو أماكن عيش. في حين أن هذه الأماكن تصحى حقاً أماكن عيش، حين تنتج عوامل إدماجية، وترسخ عادات، وتصيح لها قدرة على جذب الناس، ودفعهم إلى المشاركة، اعتماداً على مهنية وتقنيات تعلي من شأن ما هو إنساني.

هذا في الوقت الذي تؤكد التجارب على أن أماكن العيش، مساح، متاحف، دور شباب، خزانات، فضاءات اللقاء المتنوعة لا بد، لكي تحيي وتستمر، أن تكون موصولة ومتفاعلة مع محيطها، ومع بنى مؤسسية داعمة، في إطار مجهود مستمر، ومهنية وحسّ علائقي، اعتمادا على تصورات، وقدرة على بناء المشاريع وإنتاج المعنى.

غير أن أغلبية أماكن العيش الثقافية المغربية تفتقر إلى هذه الشروط. هناك استثناءات لاشك، لكن زرع الحياة في التجهيزات الثقافية والفنية، معززا بنمط نشيط للحكامة، يشترط الانتقال من المنطق الإداري البيروقراطي الجاف، إلى المشاركة، والتحول من البرامج الموسمية العابرة إلى البرامج المستدامة ذات النفس الإستراتيجي المندمج، وإلى ترسيخ عادات خلاقية لدى الناس، وتجذير الثقافة فيما هو يومي، وإنتاج سلوكيات منتظمة ومنضبطة *rituels*، فيما يتعلق بالممارسة الثقافية والفنية.

إن أماكن العيش فضاءات من المفترض أن تعبّر عن حيوية المجتمع، غير أن غالبية أماكن العيش التي يرتادها المغاربة، من مختلف الفئات والجهات، لا تعكس هذه الصورة، بقدر ما تنتج نقائضها. وباستثناء فضاءات قليلة في بعض المدن والجهات، سواء كانت مساجد، أو مراكز ثقافية، أو فضاءات تراثية، أو قاعات سينمائية، أو ساحات عمومية، أو متاحف أو دور الشباب، فإن طرق تدبيرها غير ملائمة، وبرامجها موسمية، عابرة ومملة. والأمر يعود ابتداء وانتهاء، في نظر الفاعلين في هذه المجالات، إلى غياب تصور ثقافي يستوعب الإشكالات ويقترح الحلول والإجراءات التي تمكن من التنمية والتطوير.

أماكن العيش، معطيات حقائق

ينطلق هذا التشخيص، من اعتبار أن الفضاءات الثقافية والاجتماعية، تنتج الثقافة والرموز والقيم، التي إذا ما توفرت لها الشروط المناسبة، فإنها تسهم بمقدار كبير في الاندماج الاجتماعي، والتماسك الوطني، ورفع مستوى تحضر المجتمع. من هنا تأتي أهمية إبراز مظاهر العجز الثقافي، الذي تعاني منه هذه الفضاءات، وذلك بالكشف عن واقعها ومعطياتها، وتشخيص طرق اشتغالها، ومدى تأثيرها على الناشئة والشباب بشكل خاص، وعلى باقي شرائح المجتمع، وذلك من خلال:

- رصد واقع حال بعض "أماكن العيش" التي لها علاقة من قريب أو بعيد بالثقافة، وإبراز دورها في الاندماج الاجتماعي، وطرق اشتغالها وتسييرها، ومظاهر الخصائص الذي تعاني منه؛
- الإسهام في تقديم فهم ثقافي لـ "أماكن العيش" وما ينجم عن تمثلها من تداعيات اجتماعية أخلاقية وقيمية؛
- رصد الإنعكاسات الاجتماعية والثقافية الناجمة عن سياسات تدبير "أماكن العيش" ...

يتعلق الأمر بعمل وصفي، حيث تم اختيار عينات من "أماكن العيش" المرتبطة بالفعل الثقافي ممثلة لمختلف جهات المملكة. أما العينات التي اختيرت لهذا التشخيص فهي: دور الشباب، والقاعات السينمائية، والحدائق العامة والحدائق التاريخية، والمدن العتيقة، والمآثر التاريخية، والساحات العمومية...

1. النطاق المكاني والبشري للتشخيص

فيما يتعلق بالنطاق المكاني والبشري، فقد تم اختيار عينات لواقع حال أماكن العيش للاعتبارات الآتية:

- تمثيل أكبر عدد ممكن من "أماكن العيش" ذات العلاقة بالفعل الثقافي (دور ثقافة، دور شباب، قاعات سينما، مواقع تاريخية وأثرية، مدن قديمة، منشآت رياضية، مساحات خضراء، ساحات عمومية...).
- تمثيل أكبر عدد ممكن من مناطق وجهات المغرب بشكل يوفي أهداف الوصف (أنظر الخريطة أسفله) ...
- تمثيل المجتمع الحضري والقروي على حد سواء، وتمثيل المدن التاريخية والمدن السهلية والجبلية والمناطق الجنوبية والمناطق الشمالية والمدن الساحلية والمتوسطة ومنطقة الواحات.

خريطة تبرز أماكن إجراء الدراسة الميدانية



لقد تمّ اعتماد مقارنة تجمع بين البعد الثقافي والبعد الترفيهي؛ واستخلاص رأي المواطن والمجتمع المدني؛ مع رصد نماذج للاقتداء ضمن مفهوم الاستشراف الترايبي؛ أخذا بعين الاعتبار إستكناه البعد الرمزي، ورصد التعبيرات الثقافية والسلوكية والرمزية؛ وإبراز المشاكل المستعجلة؛ ومراعاة مفهوم إعادة إدماج المجال العام بواسطة الثقافة....

2. دور الشباب والفضل الثقافي

تشكل دار الشباب نسقاً مفتوحاً/مغلقاً، ومؤسسة رسمية تحتضن العديد من الرموز والظواهر والحالات المجتمعية، وهي تقع في قلب إشكالية الثقافة ببلادنا. "إن دار الشباب مؤسسة يمكن الرهان عليها في خدمة إستراتيجية تربوية ثقافية لمجتمعنا المغربي، باعتبارها تقوم بأدوار مهمة في عملية التنشئة على المواطنة، ومؤسسة شعبية تتواجد بالأحياء الشعبية، وتردد عليها فئات من الطبقة الفقيرة والمتوسطة، مما يجعلها فضاء للتواصل ورواج مجموعة من المعلومات تعكس حركية المجتمع المغربي"¹؛ وتتمثل الأهداف الإجرائية لدور الشباب في: "ضمان مكان آمن لتلاقي الشباب؛ والتنشيط من أجل الشباب؛ وتحقيق الحماية من الأمراض الاجتماعية"².

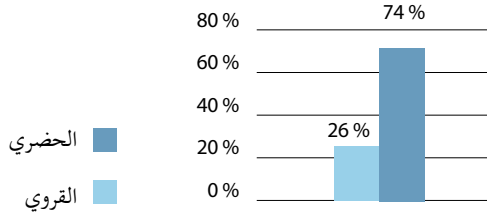
وتشير الأرقام الرسمية إلى وجود حوالي 343 دار شباب سنة 2004، 74% منها بالوسط الحضري و26% بالوسط القروي. كما تشير إحصائيات 2008 إلى وجود حوالي 436 دار شباب بالمغرب؛ وجاء في مخطط وزارة الشباب والرياضة (2008-2012) أن من أهدافه الرفع من عدد دور الشباب والمحدد في 436 ليصل إلى 686 دار للشباب عند بداية 2012: أي بمعدل زيادة يصل إلى 250 دارا للشباب، وكذلك التركيز

¹ محمد موفق؛ دار الشباب المغربية: قراءة منشط. في "دار الشباب وأسئلة المجتمع المدني بالمغرب"، منشورات الشعلة 2006. ص 71.

² المرجع نفسه. ص 73.

على البادية والأحياء الهامشية، وإعطاء الأهمية للشباب، من أجل المساهمة في تقليص مظاهر الفوارق الاجتماعية، وتعزيز وتقوية البرامج الموجهة لفائدة الشباب. وذلك من خلال بذل المزيد من الجهد لمأسسة وتثبيت كافة المهرجانات والتظاهرات المنظمة لفائدة الشباب من مسرح، وموسيقى، ومنتديات شبابية، وسينما، وفنون تشكيلية، وجامعات شعبية، ومقامات لغوية- وأنشطة معرفية³.

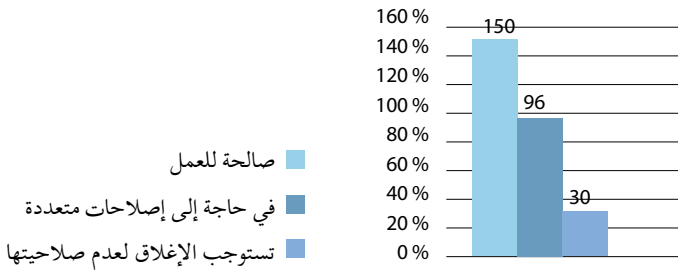
وتُبين الإحصائيات الرسمية لوزارة الشبيبة والرياضة، أن عدد دور الشباب سنة 2012 ينحصر في 443 مؤسسة، موزعة عبر مختلف مدن المملكة، يستفيد من خدماتها أزيد من 6 ملايين شاباً سنوياً، وهو ما يبرز أن عدد 686 الذي وُضع هدفاً لمخطط وزارة الشباب والرياضة (2008-2012) لا زال بعيد المنال⁴.



رسم بياني يبرز التفاوت بين العالم الحضري والعالم القروي على مستوى دور الشباب

وفي دراسة همّت عينة من 276 دار شباب بالمغرب تأكد أن 150 مؤسسة فقط في حالة صالحة للعمل، و96 مؤسسة في حاجة إلى إصلاحات متعددة، في حين تستوجب 30 مؤسسة أخرى الإغلاق نظراً لعدم صلاحيتها لاستقبال أي نشاط⁵.

حالة دور الشباب بالمغرب حسب دراسة جزئية



³ تقرير حول تقييم السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب. الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. أكتوبر 2010، تنسيق حسن طارق وعبد الرزاق الحنوشي،

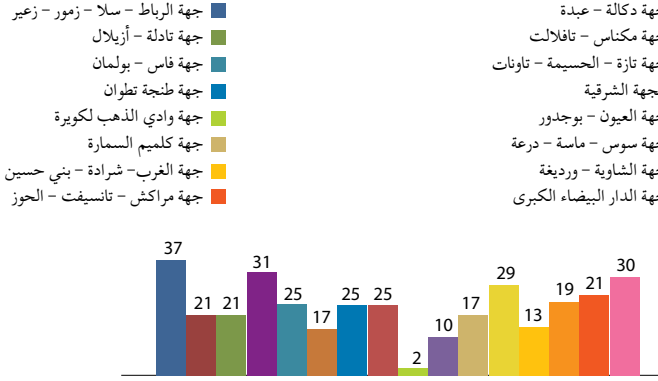
⁴ يؤكد موقع وزارة الشباب والرياضة الإلكتروني أن العدد الحالي لدور الشباب بالمغرب لا يتعدى 443.

⁵ عبد الرحيم العطري. دار الشباب المغربية: إشكالية التأطير وهاجس الفرملة. الحوار المتعدد العدد 1193. 2005. www.ahewar.org

ويبرز الرسم البياني التالي عدد دور الشباب بالمغرب حسب جهات المملكة:

عدد دور الشباب حسب الجهات

Répartition des maisons de jeunes selon les régions



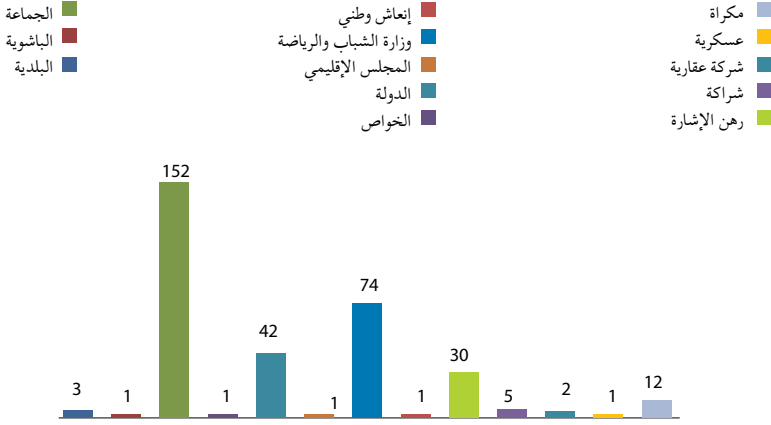
يتبين من خلال الجدول، أن هناك تقارباً نسبياً بين معظم الجهات، باستثناء بعض الجهات التي توجد فيها مدن كبرى، وقطاعات ترابية شاسعة، كما يلاحظ فقر كبير بهذا الخصوص، في جهة وادي الذهب لكويبة. ولا شك أن هذا العدد الكمي في توزيع دور الشباب - على قلتها - حسب الجهات، يؤكد أن السياسة العامة، لا تعبر كبير اهتمام لهذا القطاع الحيوي على مستوى الشباب والثقافة، ذلك أن عدد دور الشباب ووظائفها لا يرقى إلى المستوى المطلوب.

وبالنظر إلى ارتفاع أعداد الشباب الذين يرتادون دور الشباب، والذين تؤكد الإحصائيات الرسمية أن عددهم يصل إلى حوالي 6 ملايين نسمة (حسب إحصائيات وزارة الشباب والرياضة)، فإن هذه الدور تبقى عاجزة عن تلبية مختلف الحاجيات الثقافية والترفيهية لهذه الفئة المهمة في المجتمع. وتقدر الإحصائيات، أكثر من 500 ألف فرد لكل دار شباب، مع أن مساحتها لا تتجاوز 150 إلى 200 متر مربع في أحسن الظروف⁶.

والملاحظ أن هذه المؤسسات لا تجمع بينها وحدة معمارية، ولا مشاريع ثقافية واضحة المعالم، كما أن درجة الاختلاف في تصاميم البناء وتوزيع المؤسسات جغرافياً مرتفعة، حيث ينعكس ذلك على البنية المعمارية، التي تفتقد إلى الهوية المشتركة الدالة على الوظيفة الثقافية والترفيهية، ومن جهة أخرى، فالحديث عن البنية، يخص أيضاً درجة كفاءة الموارد البشرية، التي تتوزع بين القائمين على أمور دور الشباب من أطر مسيرة، وبين الشباب من رواد أندية وجمعيات.

⁶ علي الشعباني. أي دار شباب لأي مجتمع. ضمن كتاب: دار الشباب وأسئلة المجتمع المدني بالمغرب. منشورات الشعلة 2006. ص 81.

ويبرز الرسم التالي توزيع دور الشباب حسب الجهة المالكة:



يبدو من الرسم البياني أن الجماعات المحلية هي صاحبة المبادرة الأولى في بناء دور الشباب، وتأتي الوزارة الوصية (الشباب والرياضة) في الدرجة الثانية، بينما يغيب القطاع الخاص بشكل كامل. ويتبين أن أكبر نسبة بناء دور الشباب، تحقق خلال سنوات السبعينات، والنصف الأول من الثمانينات، تلتها فترة ركود منذ سنة 1985 (أربع دور شباب فقط) و1986 (دار شباب واحدة)، ثم كرسست سنوات التسعينات غياب الاهتمام الرسمي بدور الشباب، ثم فترة انتعاش نسبي في بداية الألفية الثالثة (23 دار شباب سنة 2004). وتبعاً للمعانة الميدانية، تبين أن كثيراً من دور الشباب والثقافة معطلة، ولم تعد تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها، تشارك في ذلك المدن (نموذج العيون)، والقرى (دار الثقافة ودار الشباب بمريرت بإقليم خنيفرة). فهل يعتبر هذا الواقع إيذاناً بإفلاس مشروع مؤسسة عريقة اسمها دار الشباب؟ أم أنه يؤكد على أن الخلل يوجد في البنية والوظيفة أيضاً؟

وبحكم التلازم الموضوعي بين البنية والوظيفة، فالبنية هي النتاج الواقعي والفعلية لعملية المؤسسة، ومن الطبيعي جداً أن تتأثر بالوظائف التي تترتب عن عمل المؤسسة...

وتتميز دور الشباب بالمغرب، حسب أحد الباحثين، بكونها "بنية هشّة ووظيفة غامضة، ومشاكل بالجملة"؛ إن دار الشباب المغربية، تعيش زمناً مختلفاً عن زمن السبعينات والثمانينات الذي كانت خلاله دور الشباب تعتبر الملاذ الأوحده، إلى جانب حرم الجامعات بالنسبة للطلبة وعموم المثقفين. إن دور الشباب اليوم، تعيش لحظة أخرى ازدهرت فيها هياكل المجتمع المدني، وصارت فيها الكثير من الجمعيات في غنى عن مقرات دور الشباب، بسبب توفرها على مقرات وإمكانات مادية هامة، وظهرت فيه بدائل أخرى وأصوات منافسة أخرى تستعملها آليات استقطاب جديدة⁷.

⁷ عبد الرحيم العطري. مرجع سابق.

ولا شك أن حماية دار الشباب من الانقراض، حماية للذاكرة الجماعية، وتحصين للممارسة الجماعية، وتأكيدها لا يعترفنا بالشباب باعتبارهم فئة تستحق الاهتمام والاحترام، ولا تحتاج إلى وصاية⁸ ولهذا ليس هناك من خيار سوى ابتداء أساليب جديدة لاستثمار "وقت الفراغ" تسير تطورات العصر، مع التأكيد على عناصر الهوية الوطنية والقيم الثقافية العليا، وأيضا بتأهيل البنيات العامة للمؤسسة وتحديث طرق اشتغالها.

3. الإنهيار التدريجي لقاعات السينما

يعاني قطاع السينما من مشاكل عديدة، لعل أهمها على الإطلاق إغلاق معظم القاعات السينمائية أبوابها لأسباب عديدة ذاتية وموضوعية.

وقد ظهر من خلال وثائق ومنشورات المركز السينمائي المغربي، وشهادات بعض المتخصصين في المجال، أن أوضاع القاعات السينمائية تزداد استفحالا سنة بعد أخرى. وذلك ما تؤكد الإحصائيات والأرقام التالية:

- 254 قاعة سنة 1980 ← 39 قاعة سنة 2012؛ (70 شاشة، 20 قاعة فقط تضمن شروط فرجة مريحة)؛
- حسب إحصائيات المركز السينمائي المغربي حول واقع حال القاعات السينمائية النشيطة إلى حدود شهر أكتوبر من سنة 2011، فإن الوضع كالاتي: سنة 2004 أغلقت أربع قاعات ← سنة 2005: أغلقت 51 قاعة ← سنة 2007: أغلقت 62 قاعة...
- سنة 1980: 45 مليون تذكرة (مع أن عدد سكان بلادنا كان يشكل نصف السكان الحاليين تقريبا) ← سنة 2000: 13 مليون تذكرة سينما ← سنة 2007: 3 ملايين و673 ألف و245 تذكرة ← سنة 2010: 2 مليون ونصف مليون تذكرة (انخفاض بنسبة 80 في المائة)؛ في حين تضاعف إنتاج الأفلام المغربية، إذ وصلت إلى ما يقرب 20 فيلما طويلا و50 فيلما قصيرا سنويا⁹.

1.3 القاعات السينمائية حسب المدن

لقد عرفت القاعات السينمائية تراجعا كبيرا في كل المدن المغربية، وفيما يلي بعض المعطيات حول ما تبقى من قاعات سينمائية بالمغرب:

- الدار البيضاء: 12 قاعة: تحول بعض القاعات السينمائية إلى مشاريع تجارية (سينما triomphe). أغلقت قاعات السينما: Luxe، ABC، empire، موريطانيا، الكواكب. القاعات التي تم هدمها: triomphe، Opéra، Vox، الباهية، دوليز¹⁰؛

⁸ انظر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول "إدماج الشباب عن طريق الثقافة".

⁹ معطيات مستقاة من وثائق المركز السينمائي المغربي

¹⁰ استقينا هذه المعلومات من حوارنا مع عبد الرزاق الزاهر، الذي لاحظ أنه إذا كان سهيل بن بركة نفسه قد حول مركباته السينمائية إلى فضاءات تجارية وسياحية فماذا سيفعل الآخرون؟

- مراكز 6 قاعات؛ طنجة 5 قاعات، وجدة 4 قاعات، الرباط 4 قاعات، فاس 4 قاعات، مكناس 3 قاعات، تطوان وسلا قاعتين لكل منهما، سطات وتزنيت وأكادير قاعة واحدة لكل منهم.
- وهناك ثلاث مركبات سينمائية: اثنان بالدار البيضاء ميكارما (14 شاشة) إيدن كلوب (3 شاشات) وواحد بمراكش ميغاراما (9 شاشة)...

2.3. دراسة حالة تفصيلية: مراكش

فقدت مدينة مراكش معظم قاعاتها، بعضها مسحته المراكز التجارية - سينما غزالة نموذجا - وبعضها لازال ينتظر "التحول" إلى مركز تجاري أو عقار (الفتح، الأطلس، بالاص، مرحبا، الأطلس، الريف..)؛ وإن اندثار القاعات السينمائية هو اندثار تاريخ من تقاليد المشاهدة لم يكتب له أن يدون، وانهايار قاعات بكل شحناتها الرمزية والتاريخية؛ بالإضافة الوحيدة التي عرفتها مراكش خلال العقد الأول من الألفية الجديدة هي المركب السينمائي متعدد الشاشات، صاحب ذلك، إغلاق عدد من القاعات المنتشرة في مختلف أحياء المدينة، آخرها كانت سينما الريف بحي الداوديات الشعبي...

كانت أغلب القاعات السينمائية في الماضي بالمدينة في قلب الأحياء التي يقطنها الشعب، كانت جزءا من حميمية الوجود الاجتماعي للناس، مثل سينما الحمراء، والزهرة التي كانت في عمق المدينة العتيقة بعرضة الحوتة، وسينما غزالة التي تحولت إلى قيسارية بنفس الاسم في قلب حي درب ضبشي، وسينما موريطانيا بحي القصبة التاريخي التي أصبحت مكانا لبيع خرفان العيد، وسينما الأطلس والريف الفتح وغيرها...

ويبرز الجدول التالي وضعية القاعات السينمائية بمراكش؛ ومنه يتبين إغلاق جل القاعات السينمائية وتحولها إلى عقارات ومحلات تجارية.

وضعية القاعات السينمائية بمدينة مراكش (المصدر دراسة ميدانية، (مقابلات)

اسم القاعة السينمائية	مكان التواجد	الوضعية الحالية
سينما "إيدن" (سينما القنارية)	حي القنارية	أغلقت
سينما غزالة	درب ضباشي	أغلقت
سينما مبروكة	باب أكتاو	لازالت مفتوحة
سينما الأطلس	خلف سينما مبروكة	أغلقت
سينما الزهرة (سينما صيفية في الهواء الطلق)	عرضة الحوتة	أغلقت
سينما الحمراء	محاذية لسينما الزهرة	أغلقت
سينما مرحبا	باب تاغزوت	أغلقت
سينما الهلال	سيدي يوسف بن علي	أغلقت
سينما السعادة	دوار العسكر	أغلقت
سينما موريطانيا	القصبة	أغلقت
سينما الفتح	الرميلة	أغلقت

سينما بالاص (عروض في الهواء الطلق صيفا)	جليز	أغلقت
سينما لوكس	جليز	أغلقت
سينما الريجان	شارع محمد الخامس	أغلقت
سينما الروكسي (عروض في الهواء الطلق)	شارع يوغوسلافيا	أغلقت
سينما باري	شارع الزرقطوني	أغلقت
سينما كوليزي	جليز	لازال مفتوحة
سينما الريف	الداوديات	أغلقت
سينما المسيرة	الداوديات	أغلقت
سينما ميغراما المركب السينمائي متعدد الشاشات (9 شاشات)		لازال مفتوحة

بعيدا عن المقاربة الكمية التي لا تفسر إشكالية الثقافة السينمائية إلا جزئيا، يبدو أن التناول الكيفي سيمكن من إبراز بعض الملابس التي تفسر الحالة المزرية التي آل إليها وضع السينما بالمغرب؛ في هذا السياق، يدعو الأستاذ محمد بن يحيى إلى نشر ثقافة السينما بين الناس كيلا تبقى حكرًا على المتخصصين، وتأسف على "مشروع العمران" الذي أقام عمارات بين استوديوهات ورزازات والجبال المحيطة بها، مما أثر سلبا على إقبال صناعات السينما العالميين على اختيار ورزازات كمكان مثالي للتصوير - كما كان عليه الحال قبل إقامة مشروع العمران - وفسر إقبال المخرجين العالميين على ورزازات بكونها توفر الضوء والألوان، وهو ما يعني توفير الكثير من الأموال خلال عمليات التصوير.

ويبدو أن إحداث شعبتين في مجال السينما بالكلية متعددة الاختصاصات بورزازات كان القصد منه إنشاء بنية سينمائية متكاملة بمدينة ورزازات: تدريس جامعي، واستقبال رواد السينما العالمية، ونشر الثقافة السينمائية بالمدينة؛ والحال أن القاعات السينمائية بورزازات قد أغلقت، ومشروع العمران ضايق مشروع الأستوديو المفتوح، ولم يبق إلا مسلكا التخصص السينمائي بجامعة ورزازات؛ من هنا يطرح السؤال الكبير حول مستقبل مدينة ذات مؤهلات سياحية كبيرة، كان سيكون للمشروع السينمائي بها تأثير كبير على مستوى الثقافة والمجتمع، لكن سوء التدبير، وغياب مشروع ترابي متكامل حال دون تحقيق ذلك..

3.3. الأندية السينمائية بالمغرب

لا يجادل أحد في الدور الكبير الذي قامت به حركة الأندية السينمائية بالمغرب، باعتبارها أماكن عيش لها تأثير كبير في تنشئة جيل من الشباب، منذ تأسيسها في الساحة الثقافية السينمائية، عبر عرض الأفلام ومناقشتها، ونشر الثقافة السينمائية وتعميمها، وفي التعريف بالإنتاج السينمائي الوطني. لقد أنتجت هذه الحركة الثقافية العديد من نقاد السينما ومبديعيها (مخرجين/كتاب سيناريو...) والعديد من الباحثين والصحافيين المتخصصين ومنظمي المهرجانات السينمائية وغيرهم، خصوصا بعد تأسيس "الجامعة الوطنية للأندية السينمائية بالمغرب" (جواسم) سنة 1973. وكانت الأندية السينمائية في عصرها الذهبي، تستقطب مجتمعة آلاف المنخرطين المؤطرين داخل ما يقرب من ستين (60) ناديا

سينمائياً على امتداد التراب الوطني، إلا أن الملاحظ، هو تراجع إشعاع حركة الأندية السينمائية في السنوات الأخيرة، وتقلص عدد الأندية السينمائية النشيطة.

ويتمثل واقع حال الأندية السينمائية بالمغرب في الوقت الراهن في:

- تراجع عدد الأندية العاملة بشكل مستمر وما بقي منها لا يشتغل إلا بشكل مناسباتي، مع تركيز البعض في عمله على نشاط إشعاعي وحيد في كل موسم؛
- تفسخ العلاقة بين الجامعة (ضعيفة الأداء) والأندية السينمائية بشكل تدريجي، وانسحاب أندية من الجامعة أو تجميد عضويتها فيها؛
- التهميش التدريجي للأندية السينمائية وإطارها الجامعي وإبعادها نهائياً من الدعم، عكس بعض أنواع الدعم لقطاعات ثقافية أخرى (المسرح، الإنتاج السينمائي، الكتاب، الأغنية في السنوات الأخيرة...)

وعلى الرغم من الضعف المزمن، الذي آل إليه حال الأندية السينمائية بالمغرب، فإن بعض المؤشرات، تدل على أنه يمكن النهوض من جديد بهذا القطاع ودعمه لصالح الثقافة؛ من هذه المؤشرات نذكر:

- استمرارية فعل حركة جواسم (الجامعة الوطنية للأندية السينمائية بالمغرب) ونوعيته في أندية المدن الصغرى¹¹ نذكر منها أندية: مارتيل و سطات، والقنيطرة، وإيموزار، وسيدي قاسم، والراشيدية وأزرو، وسيدي سليمان؛ وهذه إجابة مقنعة على أن الأندية لم تمت، وأن فعلها يتطور وأن الحاجة إليها قائمة ومتجددة، ويلزم تجديد فعل جواسم وتحديث تصورها؛ من ذلك دعم الإصدارات الثقافية ومشاريع التكوين، وبناء شراكات فعلية وطنياً ودولياً، وتنظيم مهرجانات كبرى ومسابقات لإبداعات الهواة، وندوات فكرية نوعية، وتوثيق الذاكرة السينمائية؛
- اعتبار تضخم استهلاك الصورة وتداول الأفلام بشكل كبير مسألة في صالح عمل الأندية وليس ضده، لان ارتفاع نسبة المستهلكين للصورة يرفع بالضرورة من نسبة الراغبين في عقلنة هذا الاستهلاك وتأطيره ومساءلته.

4. الحدائق العمومية

لا يمكن الفصل بحال من الأحوال بين الحدائق والمساحات الخضراء وبين الفعل الثقافي، وإن دفع الخلاء إلى حدوده القصوى، وجلب الخضرة يعتبر عملاً ثقافياً وحضارياً كبيراً. ومعلوم أن تاريخ المغرب زاخر بثقافة الحدائق والرياضات والمنتزهات، على اعتبار أن حضور الطبيعة في الاجتماع المغربي يشكل أساساً متيناً في تكوين الشخصية المغربية في أبعادها الحضارية والعمرانية¹².

¹¹ يبدو أن المدن الصغرى أكثر صموداً أمام التحولات الثقافية والاجتماعية من المدن الكبرى وتدخل في ذلك اعتبارات ديموغرافية ومجالية وتاريخية وأثرولوجية.

¹² انظر في هذا الصدد مجموعة من المراجع منها: M. El Faiz, Les jardins historiques de Marrakech, 1996، ومعجم عراسي مراکش لحسن جلاب..

وإن رصد وضعية المساحات الخضراء بالمغرب باعتبارها مكونا ثقافيا وتاريخيا يتأطر ضمن الاستمرارية التاريخية، وهو ما سيمكن من الوقوف على علاقة المغاربة اليوم بالحدائق ومدى استثمارها اجتماعياً وثقافياً. إذا كان المعدل العالمي للمساحات الخضراء بالنسبة لكل مواطن هو 10 إلى 15 متر مربع؛ نرى أن هذا المعدل بعيد عن التحقق على المستوى الوطني إلا في مناطق معدودة: مثل الرباط (20 متر مربع)، ونسبيا مراكش (11 متر مربع)، فإن مدينة من حجم الدار البيضاء لا يتعدى فيها هذا المعدل 0,5 متر إلى متر مربع أخضر على أقصى تقدير. وعلى الرغم من تحقيق هذا المعدل في مدينتي الرباط ومراكش، فإن مؤشرا آخر ينبئ عن التدبير السيئ لهذا القطاع، يتمثل في غياب العدالة البيئية؛ ذلك أن توزيع المساحات الخضراء، لا يخضع لدراسات دقيقة وتدبير سليم، ومع ذلك تبقى بعض المشاريع الكبرى في الرباط كالحزام الأخضر، وحديقة التجارب ونزهة حسان مكتسبات ينبغي الحفاظ عليها وتدبيرها بشكل جيد واستشراقي...

عدد المساحات الخضراء حسب نوع المنشآت العمرانية وحسب عدد السكان

عدد السكان في التجمع الحضري	5 إلى 10 000 نسمة	20 إلى 25 000 نسمة	100 إلى 200 000 نسمة فما فوق
حداائق	5	7	9
مساحات خضراء في الطريق العام	2	2	3
مساحات خضراء في الإقامات السكنية	3	2	1
مساحات خضراء في البنايات العمومية	7	5	3
غابات أو منتزهات	25	25	25

Source : Guide d'élaboration des plans verts urbains au Maroc (Direction de l'Urbanisme), Benabdeljelil et Boujmal (2008)

هناك ثلاث مدن فقط تستجيب بشكل جزئي لهذه المؤشرات، وهي الرباط ومراكش وإفران، كما يمكن اعتبار النقلة النوعية التي تعرفها بعض مدن شمال المغرب، مثل مارتيل والمضيق، تقدما إيجابيا في هذا الاتجاه. وهناك، أيضا، بعض الحالات الإيجابية المتفرقة، مثل بعض الحدائق في قلعة السراغنة. لكن الحالة العامة، تعكس ضعفاً بنويًا في مجال المساحات الخضراء في المغرب. والحقيقة أن المشروع الجيد الذي أنجز سنة 2008 من طرف مديرية التعمير (Guide d'élaboration des plans verts urbains au Maroc) يعتبر عملا رائدا لكنه بقي حبرا على ورق. والعينات التي يعرضها هذا التشخيص تبين ذلك ولو بشكل جزئي.

وإذا رجعنا إلى المختصين، فإن فلسفة إنشاء الحدائق تعتمد على ثلاثة أسس: الإنشاء والتدبير والاستشراق. ويبدو أن أهداف الدولة والجماعات المحلية من إنشاء الحدائق بالمغرب، تنحصر - بشكل عام - في الزينة

وتحسين المظهر العام، ويكاد الإنسان يغيب في هذا المفهوم. يتجلى ذلك في كثرة السياج بالحدائق العمومية، ومنع الناس من استعمال العشب من أجل الراحة؛ بالإضافة إلى سوء فهم من طرف الإدارة المدبرة للمساحات الخضراء لاحتياجات الناس؛ كما أن تمثل حاجة المواطن للحديقة كفضاء للترفيه والاستجمام، والرياضة، وكفضاء للقراءة، أو مساحة طبيعية لا يحضر في طرق تدبير الحدائق ببلادنا¹³.

والمؤسف أن معظم الحدائق التي تمت معاينتها، تفتقر إلى الجمالية، والتنسيق، والتدبير بما يحقق مقاصدها باعتبارها أماكن للعيش والاجتماع والثقافة. فحديقة ابن زيدون في قلب مدينة أكادير مثلا، بالقرب من مندوبية الصحة، تعيش وضعاً مأساوياً، ينم عن غياب كلي للسلطات المحلية، ويؤكد الارتباك في التسيير عبر تمييز مناطق في المدينة عن أخرى، والحرص على تزويق الواجهة، وإهمال المناطق المتوارية عن الأنظار، وكذلك حديقة صفرو التي تقابل مبنى عمالة صفرو، وقد تركزت لحالها بدون أي صيانة تذكر؛ والحديقة المركزية بمدينة أزرو تحولت نافورتها إلى مجمع للقمامة والفاذورات، ومجال لانتشار الحشرات والأمراض، على الرغم من أن شكل الحديقة العام لا يوحي بذلك؛ هنا تبدو، مرة أخرى، أهمية "السلسلة التدييرية" التي إذا اختل أحد مكوناتها انهار البناء بكامله، ولو بدت بعض معالمه الخارجية مستمرة في أداء بعض الوظائف المعزولة عن الأهداف الثقافية الشاملة لإنشاء المساحات الخضراء.

الحدائق التاريخية:

ينطلق تناول "الحدائق التاريخية" من اعتبارها تراثاً بيئياً وتاريخياً وثقافياً، وإثارة الانتباه إليها ضمن مشروع "أماكن العيش" يندرج في أفق استثمارها على مستويات الثقافة والتربية والتنمية.

حديقة لارميطاج بالدار البيضاء:

أسست حديقة لارميطاج بين 1917 و1927، بتصميم المهندس هنري بروست، وقد شكلت جزءاً من ذاكرة الدار البيضاء ومتنفساً بيئياً للسكان، إلا أن الحديقة أهملت إلى حد كبير حتى صارت مجمعا للقمامة ومرتعاً للمتسكعين. وقد أعيد تأهيل حديقة لارميطاج بالدار البيضاء تحت إشراف مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، بعد عمل كبير قام به المجتمع المدني¹⁴؛ وقد افتتحت الحديقة رسمياً بعد تأهيلها يوم 28 مايو 2011، وأدرجت ضمن برنامج مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة الخاص بالحدائق التاريخية. ورغم الجهد المبذول من أجل إعادة الحياة لهذه الحديقة العريقة والمميزة في تاريخ مدينة البيضاء، فإن المعاينة الميدانية أبرزت بعض مكامن الخلل متمثلة في:

• عدم استكمال الجهات المسؤولة بالعمالة، لعناصر السلسلة التدييرية:

- غياب تحديد جهة الإشراف؛

¹³ حوار مع الخبير المنظري يوسف كوم يوم 24 أبريل 2012؛ والسيد يوسف كوم ضد تسييج الحدائق خصوصاً حدائق الأحياء، ضرب مثالا بمدينة بروكسيل التي تتوفر على 80% من الحدائق تمثل نمودجا يحتدى به.

¹⁴ انظر كتاب : Echo L'Hermitage, Editions Le Fennec, 2006

- غياب الأيدي العاملة الكافية؛
- وجود السياج؛
- كثرة العشب الذي يستعصي على التدبير المستمر خصوصاً مع كثرة مرتادي الحديقة؛
- ووجود حوض مائي، صُمم لغرض بيئي محض، يكمن في عقلنة تدبير الموارد المائية حيث إن الحوض يعتبر خزاناً لتجميع مياه الأمطار وإعادة استعمالها من أجل ري جل الفضاءات الخضراء للحديقة. تجدر الإشارة إلى أن شبكة الري قد صممت للاستجابة لهذا الغرض.
- وقد تم تصميم خزان مائي ذو حجم كبير، يتم ملؤه عبر قنوات تربطه بخزان متوسط الحجم، موجود بالثانوية المجاورة للحديقة، وبئر تم إصلاحه في إطار أشغال التهيئة.
- كل هاته الخيارات تهدف إلى عدم اللجوء لاستعمال الماء الصالح للشرب.
- أما فيما يتعلق بالسباحة فقد تم تصميم حواجز نباتية تصفي جمالية أكثر على الفضاء وتبتعد عن خيارات الحواجز الكلاسيكية التي إذ تحاول المنع تحث الزائر وخاصة الطفل على اجتيازها. من أجل تفادي هذه المشكلة لا بد من إدماجها كأولوية للتسيير المعقلن لهذه الحديقة من طرف مصالح الجماعة المعنية.
- غير أن هذا الحوض في غياب الحراسة والتأطير يستعمل للسباحة، رغم أنه لم يصمم لذلك، والماء الذي فيه غير معالج، مما يشكل خطراً حقيقياً على صحة الأطفال؛ والسبب مشكل تدبير حيث لم يراع استكمال عناصر السلسلة التدييرية؛
- في إطار المهمة المنوطة بمؤسسة محمد السادس لحماية البيئة تم في إطار مبادرة رائدة، إدماج المؤسسات التعليمية المجاورة للحديقة في عمليات وأنشطة تحسيسية تهدف إلى إسهام التلاميذ كفاعلين مباشرين في المحافظة على موارد وجمالية الحديقة، فقد تم تخصيص فضاء لكل مؤسسة لزراعة وري وتتبع نمو النباتات المزروعة وكذا شرح قيم الحديقة والبيئة بصفة عامة من طرف مؤطرين منخرطين في برنامج المدارس الإيكولوجية التي تسهر عليه المؤسسة، وهي تجربة يجوز تعميمها.

حديقة الأوداية:

- يمكن اعتبار حديقة الأوداية حديقة نموذجية لاعتبارات نجملها فيما يلي:
- موقعها المتميز قرب مصب نهر أبي رقراق في المحيط الأطلسي؛
- وجودها داخل مبنى تاريخي هو قصبة الأوداية بحمولته التاريخية والرمزية والثقافية؛
- توفرها على عديد من النباتات المجلوبة من جهات مختلفة من العالم، وهي تشكل بذلك تراثاً طبيعياً جديراً بالمحافظة وحسن التدبير؛
- وجود الحديقة في قلب المدار السياحي الرئيسي بمدينة الرباط؛
- كونها مجالاً ثقافياً وترفيهياً بامتياز، وتعتبر مكاناً مثالياً للقراءة والتحصيل والمراجعة؛

- كونها تندرج ضمن شبكة متعددة العناصر تدعم إحداها الأخرى بشكل طبيعي (سياحة، ثقافة، استثمار، ترفيه، فضاء طبيعي، منظر طبيعي، موقع تاريخي).
من هذا المنطلق يمكن اتخاذ حديقة الأودية كنموذج قابل للتعميم في مناطق أخرى من المغرب (سقالة سلا، قصبة مهدية...).

الحدائق العجيبة ببوقنادل:

تنتمي الحدائق العجيبة إلى صنف الحدائق التاريخية والبيئية، التي أضحت بعد إعادة تأهيلها فضاء طبيعياً وثقافياً يحتذى؛ وهي تقع على بعد 20 كلم شمال الرباط في اتجاه مدينة القنيطرة.

في سنة 1951 قام المهندس الفرنسي مارسيل فرنسو بإنشائها على مساحة 4 هكتارات ونصف؛ وفي سنة 1961 افتتحت في وجه العموم، وكانت تضم 150 صنفاً من النباتات تم جلبها من مختلف بقاع العالم، لكنها تتأقلم مع خصائص مناخ المغرب وتمت دراسة ووضع لوحات توضيحية مبسطة للشرح والتحسيس.

وفي سنة 2002 أغلقت للإصلاح، ليعاد فتحها سنة 2005 بعد إعادة تأهيلها من طرف مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، وإدراجها كتراث طبيعي إنساني لدى الأمم المتحدة؛ تضم الحدائق 14 حديقة مختلفة، وطيور نادرة، ومطعماً ومتحفاً؛ وهذه الحديقة نموذج يحتذى من أجل أهداف متعددة: بيئية وثقافية وسياحية وتربوية...

كما تم وضع مسار بيداغوجي لتحسيس وتوعية الزوار، خاصة الأطفال، حول أهمية المحافظة على الموارد البيئية.

حديقة ماجوريل بمراكش:

على نفس خطى الحدائق الغربية ببوقنادل سارت حديقة ماجوريل بمراكش التي تحولت بعد عملية إنقاذها إلى تراث طبيعي ثقافي ذا شهرة عالمية، وتمثل عينة ضمن التناول الثقافي لأماكن العيش في إطار العلاقة الجدلية بين الإنسان والمكان.

تقع حدائق الماجوريل في مدينة مراكش، وتنسب إلى اسم بانيها الرسام الفرنسي جاك ماجوريل الذي بدأ تأسيسها سنة 1924. ثم أقدم سنة 1937 على صباغة مباني الحديقة بلون أزرق ناصع في المدينة الحمراء، بعد ذلك سيتم إطلاق اسم أزرق الماجوريل على هذا النوع من اللون الأزرق في اللغة الفرنسية نسبة لهذه الحديقة، فيما بعد تعرض الرسام الفرنسي لحادثة سير نقل على إثره لفرنسا حيث مات هناك سنة 1967.

سنة 1980 قام مصمم الأزياء العالمي إيف سان لوران والكاتب الفرنسي بيير بيرجي بشراء الحديقة حيث فتحوا جزءاً منها للعموم؛ والحقيقة أن حديقة ماجوريل مفخرة لمراكش وللمغرب، وهي نموذج

راق لتصميم الحدائق الثقافية. حيث أصبحت أحد أهم معالم مدينة مراكش السياحية تمّ تحويل المبنى المحاط بالحديقة إلى متحف للفنون الإسلامية. كما تحتوي الحديقة على نباتات وأزهار نادرة قادمة من القارات الخمس خصوصا مختلف أنواع نبات الصبار.

حديقة الوادي السعيد بمكناس:

يمكن النظر إلى هذه الحديقة باعتبارها حديقة تاريخية شبه مجهولة، لأنها خزان بيئي وتاريخي وثقافي تحتاج إلى إعادة تأهيل كالحديقة التاريخية الجيدة التي تحدثنا عنها سابقا (ماجوريل، لوداية، الحدائق العجيبة..). في عشرينيات القرن العشرين كانت توجد قرب مكناس معلمة طبيعية وفنية اسمها الوادي السعيد. تقع على ضفاف واد النجا على بعد أربع كيلومترات من مدينة مكناس، في الحافة الجنوبية للطريق الوطنية الرابطة بين فاس والرباط. فقد تم تهيبه هذا الوادي الطبيعي من طرف الفنان الفرنسي إيميل بانينون Émile Pagnon خلال الحرب العالمية الأولى، واحتاج الرجل إلى خمس عشرة سنة من العمل، ليحول هذا الفضاء "البرّي" إلى حدائق غناء، وكانت هذه الحدائق الفريدة من نوعها، مكونة من مدرجات متتالية، غرست فيها نباتات مقاومة للجفاف. وهبّت في المكان أدراج كبيرة ينزل منها الزوار في اتجاه مجموعة من الأحواض الصغيرة التي تفصل فيما بينها مناطق خضراء. وكان الشلال المحاط بالطبيعة من كل مكان، يشكل مكانا مفضلا عند الزوار، وهو باق إلى اليوم. وكانت الحديقة تؤوي أنواعا حيوانية، وكانت تتوفر على مقهى ومطعم. وبالإضافة إلى الحديقة، ساهمت الزخرفة التي ميزت الحواشي والممرات والقناطر الصغيرة، في إضفاء طابع أصيل على المكان؛ لقد رأى المكناسيون والمغاربة عموما في الوادي السعيد نموذجا للحدائق الأندلسية المفقودة، فاجتمع في الوادي التاريخ والطبيعة والذاكرة والجمال...

لم يبق من الوادي السعيد، اليوم، إلا الاسم، فقد اندثرت الأنواع النباتية المجلوبة من مناطق عديدة من العالم، وعادت الأعشاب التلقائية لتستحوذ على المكان. ولم يبق من الزخرفة والأحواض إلا الأطلال. أما الشلال فلا زال يذكر بأيام الوادي السعيد.

لكن، بتوفر الإرادة الكافية وإشراك الخبراء ومساهمة المجتمع المدني، يمكن إعادة تهيئة الوادي السعيد، ليعود إلى ما كان عليه، ولا شك أن هذه المبادرة ستعود بالنفع على مكناس والمغرب برمته، وستضاف إلى الحدائق الأخرى التي أعيدت تهيئتها بشكل يشرف البلد وتاريخه وحضارته (حديقة ماجوريل، عرصة مولاي عبد السلام بمراكش، الحدائق العجيبة ببوقنادل، حديقة لوداية بالرباط)...

عرصة مولاي عبد السلام بمراكش:

إنها متحف حقيقي للفن العربي الأندلسي في مجال الحدائق، تعود هذه الحديقة التاريخية إلى العصر العلوي الأول، وعمرها يناهز ثلاثة قرون. وتمثل إعادة تهيئة هذه الحديقة العريقة وصيانتها من أهم الأعمال الرمزية الكبرى لمؤسسة محمد السادس لحماية البيئية، وقد أضحت بذلك قطرة للتاريخ والذاكرة والقيم. ويصل عمر بعض أشجار الحديقة إلى 300 سنة مثل أشجار الزيتون.

لقد تمت إعادة هيكلة عرصة مولاي عبد السلام، مع الحفاظ على خصائصها الأصلية، وأنشئت بها حديقة الإنترنت المدمجة بالعرصة ليستفيد منها العموم. وهذا نموذج فريد على المستوى الوطني. والملاحظ أن أعمال الصيانة من سقي وبستنة وتزيين وتدبير مشهدي، تتم على أعلى مستويات الإتقان بالمقاييس العالمية. وقد حققت مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة رهانا لمواكبي التطورات الحديثة من الشباب، وقد ساهمت في ربطهم بتاريخهم وعصرهم على حد سواء. والحق أن عرصة مولاي عبد السلام نموذج ينبغي أن يتكرر في جهات أخرى من المملكة.

حديقة نموذجية بقلعة السراغنة:

يتعلق الأمر بحديقة بوسط مدينة قلعة السراغنة. وهي في الحقيقة حديقة نموذجية للاعتبارات الآتية:

- صممت وفق رؤية شمولية تراعي حلقات السلسلة التديرية:
- صيانة مستمرة بادية؛ وهي حديقة مفتوحة بدون سياج؛ وتتميز بحراسة مستمرة؛
- حضور المقاربة التربوية عبر تسمية النباتات بلوحات تعريفية (جانب علمي وتربوي)؛
- قربها من مؤسسة تربوية بشكل تبدو فيها العلاقة بين المؤسسة والحديقة فاعلة وناجعة؛
- تصميم الحديقة بشكل يراعي الجمالية والاستمرارية.

5. الساحة العمومية كفضاء للعيش

لرصد بعض مظاهر الساحات العمومية، من المفيد البدء بساحة تاريخية بمدينة تارودانت، لرسم مسارها في الزمان والمكان، بحثا عن تسليط الضوء على أهميتها في النسيج العمراني، والعلاقات الاجتماعية والثقافية. ويتعلق الأمر بساحة أسراك، التي تعني "لمراح" باللغة الأمازيغية المحلية. فإذا كان بيت السكن في المنزل المغربي يتوفر على "مراح"، بما يعني الراحة والاستجمام واستنشاق الهواء النقي واللقاء، فإن مراح المدينة ليس إلا الساحة العمومية.

وقد حدث اختلال في استعمال مجال المدينة القديمة؛ ففي الأصل كان تصميم المدينة ملائما لاحتياجات الناس حسب المتابعين لشؤون المدينة، بما يعني أن وظيفة الأحياء كانت تحدد شكل المعمار، فكانت الأحياء الحرفية معزولة عن الأحياء السكنية على سبيل المثال. أما الساحة العمومية فكانت فضاءات للفرجة (عروسة الفراجة، بساحة سيدي أو سيدي بتارودانت). والمثير أنه إلى حدود نهاية السبعينات، كان هناك توازن بين المساحات الخضراء والبنيات الوظيفية (الثلاث للبنيات، والثلاث للمساحات الخضراء)؛ أن الساحات المتبقية اليوم في نسيج المدينة القديمة بتارودانت هي المنتمية للنسيج الحضري العتيق، وما أضيف إلى المدينة يتميز بغياب الساحات بشكل عام. وقد قامت السلطات المحلية بتارودانت بإعادة تهيئة ساحة أسراك، كما قامت بإقامة ساحة كبرى محاذية للسور التاريخي قرب باب السلسلة، وهي ساحة شكلت متنفسا لسكان تارودانت...

ويبدو أن عناصر ثقافية أصيلة تميز المجال السوسي، الذي تشكل تارودانت أحد محاوره الأساسية، تُسهم في خلق علاقة إيجابية بين الإنسان والمجال، يظهر ذلك على مستوى البناء الداخلي للمدينة العتيقة، وأيضاً من خلال بعض الرموز.

وفي قلعة السراغنة تبذل مجهودات على مستوى تهيئة الساحات العمومية، ونفس الأمر يلاحظ على مستوى تدبير الحدائق. وكما يشار أيضاً إلى ساحة 9 نونبر بطنجة التي تعتبر ساحة نموذجية بامتياز. في المقابل نجد ساحات أخرى طالتها الإهمال رغم أهميتها الترفيهية والاقتصادية، منها على سبيل المثال ساحة الأمل بأكادير التي تحتضن مهرجان تيميتار.

وجدير بالملاحظة أن معظم المدن الصغرى والقرى تفتقر إلى ساحة عمومية جامعة، بما يعني غياب أي مجال مهياً للقاء والتواصل وتنسيق المبادرات الاجتماعية، وتوفير الجهد والوقت، أو اتخاذها فضاء نموذجياً تنضاف إليه تدريجياً- وفق طبائع العمران- مرافق أخرى، ومنشآت أخرى بعيداً عن الفوضى والهشاشة والارتجال.

6. الرياضة باعتبارها ثقافة

يتفق الجميع، على اعتبار الرياضة عاملاً أساسياً من عوامل إدماج الشباب في الحياة الاجتماعية، وتكوين الناشئة على قيم الجهد والتنافس الشريف، والوقاية من كل أشكال الانحراف. بل إنها مدخل من مداخل محاربة أسباب العنف والتهميش والحدق والتمييز. ومن المعلوم أن الاقتناع بأهمية ودور الرياضة، يتعين ترسيخه منذ السنوات الأولى للتنشئة، وفي المدرسة، والثانوية والجامعة. غير أن وزارة الشبيبة والرياضة تعتبر أن هناك تساهلاً مع التلاميذ بإعفائهم من ممارسة النشاط الرياضي. وأمّا الجامعة فهناك إهمال شبه تام لممارسة الرياضة.

ويسجل الكتيب الذي نشرته الوزارة الوصية، أن الشباب يشكو من "خصائص في البنية التحتية التي يمكنها استيعاب أعداد كبيرة من الممارسين، ويأملون في الاستجابة لانتظاراتهم الكبيرة في مجال البنية التحتية العمومية في إطار سياسة القرب. ويتعلق الأمر بتوفير ملاعب خاصة بالرياضات الجماعية، مثل كرة القدم وكرة السلة وكذا مسابح مغطاة، وقاعات لممارسة رياضات بناء الجسم".

• وتُسجل المُعطيات المُتضمنة في هذا الكتيب أن الشباب يمارسون أنشطتهم الرياضية في الفضاءات العمومية بنسبة 76 في المائة مقابل 13 في المائة يمارسونها داخل الأندية والقاعات. و11 في المائة فقط، يمارسون الرياضة في المؤسسات التعليمية.

ومن المؤكد أن الرياضة نشاط ترفيهي حيوي، نظراً لاعتبارات مرتبطة بصحة الإنسان البدنية والنفسية، ولدورها الاجتماعي والثقافي بحيث يؤدي انتشار الممارسة الرياضية إلى زيادة القدرة المادية والمعنوية للمواطن والشباب بوجه خاص. ولا شك أن تهيئة الظروف المواتية لممارسة الرياضة تعد من أولويات الإعداد التربوي، وإن رصد واقع المنشآت الرياضية، يدل دلالة معبرة عن نقص استحضار البعد الرياضي، باعتباره نشاطاً إنسانياً نوعياً ومميزاً.

في هذا الإطار، يمكن رصد بعض المنشآت الرياضية، كعينة من عينات البحث في تبين ما يلي:

- إقبال السلطات المحلية بمدينة أكادير، على سبيل المثال، على هدم ملعب عبد الله ديدي في إطار مشروع توسعة سوق الأحد، وهو ملعب تاريخي. وقد كانت بلدية أكادير قد طمأنت الفرق المستفيدة من هذا الملعب ومرافقه، ووعدت البلدية الرأي العام الرياضي بسوس أنها لن تسمح بهدم الملعب ما لم يتم إنجاز الملعب البديل، غير أن السلطات لم تف بوعودها. وقد كانت هناك نية لتدمير Tennis royal club بمدينة أكادير وتعويضه بمحلات لبيع الذهب، لولا تدخل المجتمع المدني لمنع تنفيذ هذا القرار.

ملاعب القرب:

ولأن هناك اعترافا بالنقص الكبير في التجهيزات الرياضية، فإن السلطات العمومية التجأت إلى ما سمته وزارة الشباب، بملاعب القرب، والتي لا شك، تستحق كل التشجيع، إذ يبدو أن الهدف من إنشائها، يتمثل في تعميم الممارسة الرياضية، والتشجيع عليها عمليا عبر مفهوم القرب، وكذلك دعم الممارسة الترفيهية بمفهومها الشامل. والحق أن بعض الملاعب التي أنجزت ضمن هذه المقاربة، ساهمت في التخفيف من النقص المزمع للمنشآت الرياضية الشعبية بالمغرب، لكن كثيرا منها يعاني من مشاكل متعددة نجملها على الشكل التالي:

- عدم قدرة ملاعب القرب على تحمل الطلب الزائد عليها، مما ينتج عنه الاكتظاظ، والحد من فعالية الملاعب، مثل ملعب قرب بالدار البيضاء (ملعب الجولان) يرتاده 312 فريفا، وهو ما يؤدي إلى نزاعات بين الشباب، وكذلك إهمال فئة الأطفال التي من المفروض أن تستفيد بشكل كبير من ملاعب القرب؛
- بطء في إنجاز بعض ملاعب القرب، بحيث هناك فارق كبير بين مدة الإنجاز المفترضة، وما يتم إنجازها في الواقع، وهي مثلا، حالة أربعة ملاعب قرب بالرباط (المنزه، دوار الكورة، الشبانات والمحيط)؛
- غياب النظرة الشمولية ومنطق الديمومة في التعامل مع بعض المشاريع الطموحة، مثل ما حصل بمدينة العيون مع تجربة مركز السوسيو-رياضي للقرب للأمير مولاي الحسن بالعيون، الذي افتتح رسميا يوم 7-3-2011، وتوفر في المركز كل العناصر التي من المفروض أن تجعل منه مركزا نموذجيا، إلا أن غياب مشروع واضح المعالم، والنقص في التدبير الجيد، جعل من هذا المركز جسدا بلا روح.

7. مظاهر من الهدر المؤسسي لأماكن العيش

نظرا لأهمية المؤسسات الثقافية ضمن المفهوم الشامل لأماكن العيش، ودورها في إنتاج القيم، وصناعة المعنى، وخلق الانسجام بين الإنسان والمجال، يبدو من الضروري الاهتمام بحالة مجالية ذات دلالة، والوقوف على عينات من أماكن العيش في علاقتها بالفعل الثقافي من جهة، ودراسة العلائق بين مختلف المؤسسات ضمن مفهوم "السلسلة التدبيرية". وتتقدم مدينة العيون باعتبارها تجربة تستحق الاهتمام للاعتبارات التالية:

- بوصفها عاصمة الصحراء المغربية؛
 - ذات وضع سياسي خاص فيما يتعلق بالسيادة الوطنية؛
 - باعتبار غناها الثقافي وعمقها الصحراوي والروافد المختلفة القادمة مع الهجرة؛
 - باعتبار الميزانيات المهمة التي خصصتها الدولة للمناطق الصحراوية منذ استرجاعها.
- كما سنستعرض بعض أماكن العيش بمدينة الجديدة، بلدية الحُبس بالدار البيضاء.

1.7. مدينة العيون:

يسجل بالعيون وجود بنيات ثقافية بدون عمق ثقافي، أما المساهمات المختلفة من أجل النهوض بالقطاع الثقافي (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكالة تنمية أقاليم الجنوب، القطاع الخاص) فتبقى محدودة التأثير في غياب المتابعة والدراسات العلمية الشاملة ومفهوم الديمومة. وفي الوقت الذي يتحدث الناس عن الانفتاح على المجتمع المدني بكل أطيافه، يلاحظ أن المسؤولين عن الشأن العام، يعانون من مشكلة الكفاءة والفعالية الميدانية؛ فهناك خزانات ومنشآت، لكن بدون فعالية؛ ومهرجانات بأفق ضيق، يحضر لها، غالباً، بشكل مرتجل وموسمي، كما أن الارتجال يسود البنيات الثقافية؛ وهناك بعض الجمعيات التي تحصل على دعم لكن دون إنتاج؛ بالإضافة إلى مشكل تدبير الميزانيات.

مما يدعو إلى نظرة استباقية لمسؤولية الثقافة؛ إلى إعادة النظر في مدى جدوى إنجاز بنيات فارغة، كالمسرح ذي الثلاث قاعات، والمكتبة التي أريد لها أن تكون الثانية من نوعها على المستوى الوطني بعد المكتبة الوطنية بالرباط؛ فكيف يمكن بناء هذا المشروع -ثقافياً وسياسياً واجتماعياً- بدون توفير شروط التشجيع على القراءة، رغم وجود الخزانات، بالإضافة إلى أن توقيت فتح الخزانات هو نفسه وقت الدراسة، فكيف يجمع التلاميذ بين الأمرين؟؟ والأصل هو تقريب المؤسسات الثقافية من المؤسسات التعليمية، وتنظيم الوقت بشكل يمكن من الجمع والتكامل بين الوظائف التربوية والثقافية؛ يعكس هذا الواقع مشكلاً عميقاً يتمثل في تدبير الشأن الثقافي، وغياب احترام مقتضيات "السلسلة التديبيرية".

وتشير الإحصائيات إلى وجود ما بين 1400 و1500 جمعية بمدينة العيون، كلها تطلب الدعم لأنشطتها، والحاصل أن أثر العمل الثقافي الجاد نادر بمدينة العيون، إلا ما يندرج في ما هو موسمي، ومن المؤشرات على هذا الحكم نذكر:

- متحف فنون الصحراء بالعيون، الذي يعاني من إهمال كبير؛ ولا تعتبره الوزارة متحفاً لفنون الصحراء، بحكم أنه لا يستجيب للشروط المتحفية! وإذا كانت ميزانية "المتحف" السنوية لا تتعدى 60.000 درهم، فإن حالته لا تدل على إنفاق أي شيء يذكر. فهو في عطالة كاملة؛ وكان من المفروض أن يشكل جزءاً من مسلك ثقافي/سياحي أصيل، يجمع عناصر دالة على الثقافة الصحراوية بالعيون: مجمع الصناعة التقليدية، ومتحف فنون الصحراء، ومعهد الدراسات والبحوث الحسانية، بالإضافة إلى البيئية

الصحراوية المحيطة بالعيون، بمعطياتها الطبيعية والإثنوغرافية، فالعناصر التي من المفروض أن تشكل النسق السياحي والثقافي فارغة المحتوى للأسف.

• أما مركز الدراسات والبحوث الحسانية، فكان من المفروض أن يقوم بدور التعريف بثقافة الصحراء والتراث الحساني، لكن حاله تدل على غياب كامل لأي مسؤولية تجاه ثقافة عريقة كالثقافة الصحراوية. وتبين المعلومات بشأنه ما يلي:

تم إنشاء مركز الدراسات والبحوث الحسانية بقرار وزاري 96 / 1321، وافتتح يوم 7 يوليو 1996¹⁵. أما المهام المنوطة بالمركز فهي: الاهتمام بالثقافة الحسانية وذلك من خلال القيام بجمع وتصنيف مختلف تجليات الثقافة الحسانية وإبراز قيمتها عن طريق:

- التعريف بالروائع الأدبية والفكرية والإبداعية؛ جرد مختلف التعبيرات الحسانية وتضمينها في معجم؛
- تدوين القصائد الشعرية وتصنيفها وكتابة الموسيقى وتسجيلها بطرق علمية؛
- إعداد أطلس الأدوات (الإثنوغرافية) الصحراوية القديمة وأسمائها؛
- تنظيم مباراة ومعارض حول الثقافة الحسانية (لصالح الثانويات الإعدادية بالأساس).

والغريب أن مركز الدراسات والبحوث الحسانية الذي أسس منذ 1996 لا يتوفر على ما يلزم من الكتب التي لها علاقة بالثقافة الحسانية والثقافة الصحراوية بشكل عام.

وقد عملت وكالة تنمية الجنوب، على الإسهام في مجموعة من المشاريع منها:

- الإسهام في تجديد الخزانة الوسائطية، بحيث أن الخزانة القديمة صارت وسائطية على إثر اتفاقية بين وزارة الثقافة ووكالة الجنوب سنة 2007، لكن سوء تدبير الخزانة الوسائطية منذ 2008 أدى إلى بعض مظاهر الجمود، ثم أن الخزانة تفتح على الساعة الثامنة والنصف صباحا وتغلق الرابعة والنصف بعد الزوال، وهي نفسها أوقات الدراسة!!!

- قامت الوكالة بدعم تكوين لصالح المسؤولين عن الخزانات الوسائطية، ضمن مشروع: pour ma bibliothèque PMB

- قامت وكالة الجنوب بشراكة مع بلدية طرفاية بتجهيز وتأثيث الخزانة التي تكلفت البلدية ببنائها في غياب وزارة الثقافة.

وخلاصة القول، وفي ضوء إفادات المسؤولين على المؤسسات الثقافية بعض الفاعلين الجمعيين المهتمين بالشأن الثقافي بالعيون، أن العمل الثقافي والجمعي في المنطقة الصحراوية أنفقت عليه أموالا كبيرة، لكن ما أنجز لا يتلاءم مع حجم الإنفاق؟؟ والحاصل أن هذا الوضع لا يقتصر على مدينة العيون، وإنما هو عام لكافة مناطق المملكة اللهم إلا استثناءات قليلة.

¹⁵ هناك مراكز أخرى من نفس النوع: مركز تيرس للدراسات الحسانية (الداخلية)، مركز الدراسات والأبحاث الحسانية سيدي أحمد الركبي بسمارة؛ مركز أكاديمية أسا للثقافة الحسانية.. وكلها تعاني من العطالة.

2.7. مدينة الجديدة: بوادر عمل مستدام :

لقد تبين في حالة مدينة العيون أن "الإشكالية الثقافية بنية متكاملة"، وأن الإنجاز يسند الإنجاز بمنطق التنسيق القطاعي والحكامة الجيدة. وإذا كانت ملامح أي مشروع ثقافي ناجح ومنتظم غير بادية بمدينة العيون رغم البناءات مثل المكتبة الثانية من نوعها بالمغرب، والمسرح ذي الثلاث قاعات، وملاعب "القرب" المتعددة التي لا يستفيد منها شباب المدينة، فإن الوقوف على الحقائق الميدانية عبر المعاينة والمقابلات والملاحظة بالمشاركة، بينت ضرورة المبادرة بوضع مشروع ثقافي متكامل بمدينة العيون.

أما في حالة مدينة الجديدة وعلى الرغم من النظرة المتشائمة لبعض الفاعلين في الشأن الثقافي بهذه المدينة، فإن المعاينة الميدانية، تبرز أن مشروعاً ثقافياً طموحاً يبدو من خلال المنجزات التي يسند بعضها بعضاً، وفق منطق وحدة البنية الثقافية وشموليتها يتجلى في:

- المسلك السياحي داخل الحي البرتغالي مجهز بعناية: نظافة بادية، أسوار مرممة؛
 - استعمال المباني التاريخية لأغراض ثقافية (نموذج الكنيسة البرتغالية)؛
 - الحدائق تشي بعمل جيد على مستوى تدبير هذا القطاع الحيوي بالمدينة؛
 - شاطئ جميل، وكورنيش مهياً بعناية، وتجدر الإشارة إلى الفضاء الترفيهي والرياضي الفريد من نوعه - حسب علمنا- الذي كان ثمرة الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، ولولا حلقة مفرغة تتمثل في غياب الحراسة المستمرة - مما أدى إلى إتلاف بعض المعدات - لصح اعتباره مشروعاً نموذجياً؛
 - المسرح البلدي استكملت عملية ترميمه من المفروض أن يساهم في تنشيط الحركة الثقافية بالجديدة.
- خلاصة القول أن التنسيق القطاعي فيما يتعلق بأماكن العيش المختلفة مسألة حاسمة لفهم "الإشكالية الثقافية بالمغرب". وهو واقع تسبب في عدد من المشاكل؛ أولها إهدار فرص لا حصر لها للإنتاج الثقافي؛ وثانيها إضاعة فرص إدماج الشأن الثقافي في المؤسسات والعلاقات الاجتماعية؛ وثالثها ضعف مساهمة قطاع الثقافة في إدماج الشباب؛ ورابعها وجود مؤسسات معطلة بسبب نقص كبير في التدبير.
- وغير بعيد عن مدينة الجديدة تبدو مدينة أسفي مسرحاً لفوضى مستمرة: أزبال في كل مكان، قاعات سينما مغلقة، مدينة قديمة بدون استثمار سياحي، كما أن هناك معضلة بيئية يقف الجميع عليها متفرجاً؛ يتعلق الأمر بوادي الشعبة، من روافد تانسيفت، وقد تحول إلى واد حار مكشوف، يمر من قلب المدينة التاريخية بمحاذاة الحي الخزفي الشهير، الذي يعتبر المتنفس السياحي الوحيد للمدينة.
- والحق أن التدبير المجالي في هذه المدينة العريقة، يعاني من خلل مركب، وليس غريباً أن تقوم وزارة الداخلية بحجز مشروع ميزانية التسيير، الذي أعدته الجماعة الحضرية لأسفي، برسم السنة المالية 2012.

3.7. حي الحُبس: استثناء في محيط غير مُنظم:

يتميز حي الحُبس بالمعطيات التالية:

- تدبير جيد للنفايات؛
 - نظافة بادية في المجال؛
 - مساحات خضراء مهياًة بشكل جيد؛
 - أسواق مندمجة في النسيج العمراني؛
 - انتعاش الحركة السياحية (الصناعة التقليدية، المعمار الإسلامي، مقهى تقليدي...)
 - مجال تركز المكتبات ودور النشر؛
 - معالم تاريخية وحضارية مصانة (المسجد اليوسفي، المسجد المحمدي، مبنى المحكمة...).
- غير أن المفارقة تتجلى في أنه على بعد أمتار من حي الحبوس، يبدو الأمر مغايراً تماماً، نفايات في كل مكان؛ وسكن عشوائي؛ وأسواق غير قانونية؛ ومظاهر التسكع؛ والفقر؛ وغياب علامات على الذاكرة التاريخية (المعلمة الثقافية الوحيدة المتمثلة في سينما موريطانيا، أغلقت!).

8. إشكاليات المدينة العتيقة: نموذج فاس

المدينة القديمة بفاس:

لفهم بعض جوانب إشكالية المدن العتيقة بالمغرب باعتبارها تراثاً إنسانياً، وبحكم أن هذا التراث يتعرض في كل من المدن المغربية، المخزنية والحضرية، للانهدام والهدر، على الرغم من المجهودات التي تبذل، هنا وهناك، من أجل إنقاذها وإعادة الحياة إليها، اخترنا مدينة فاس، لأنها تمثل مجالاً تراثياً إسلامياً عتيقاً، وتشكل بنية مستقلة قائمة بذاتها إلى حدود 1912، سنة فرض الحماية الفرنسية، وتحويل العاصمة إلى الرباط، كما تمثل مختبراً للقاء والتفاعل بين مختلف المكونات الثقافية المغربية.

ويبين التشخيص الميداني ما يلي:

- انهيار التركيبة السكانية لفاس العتيقة؛
- الهجرة القروية أدت إلى تغيير ملامح مدينة فاس التاريخية؛
- فوضى البناء وأحزمة الفقر: مثال بن دباب، وجنان الدردار؛
- مشكل الكثافة السكانية والوعاء العقاري؛
- إشكالية البيئة والتلوث؛
- المنازل الآيلة للسقوط: كحي سيدي بوجيدة، الذي توجد به العديد من المنازل الآيلة للسقوط.

لقد بدأ التغيير يحدث بموازاة مع فقدان فاس لأهميتها السياسية والاقتصادية، خصوصا نتيجة لتحويل العاصمة السياسية إلى الرباط، وهجرة أعداد من الأسر الفاسية العريقة إلى المدن الشاطئية، بالخصوص الدار البيضاء، كما شهدت فاس توسعا مجالياً كبيراً، وهجرة قروية كثيفة إليها. ولقد ساهمت هذه العوامل في تغذية آليات التحول الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والمجالية، التي لازالت فاس القديمة لحد الآن مسرحا لها، وأدت إلى ظهور أوضاع تعرف الكثير من التناقضات: تعميق التباينات بين مكونات المجتمع، ثقافيا، واجتماعيا، واقتصاديا، ومجاليا.

ظل مجال فاس القديمة باستمرار، مكانا تستوطنه فئات مختلفة من الشرائح الاجتماعية، تعايشت مع النسيج المبني، وحافظت عليه لقرون خلت، لكن العقود القليلة الماضية، حملت معها تحولات سريعة وسلبية، شكلت نقطة تحول كبرى في جودة الحياة والمعمار، اللذين أصبحا يعرفان اختلالا وتدهورا في جوانب متعددة، كتدهور الإطار المبني، والتلوث البيئي، واستقرار فئات اجتماعية فقيرة، وغياب الأمن، وهكذا أصبحت المدينة القديمة مجالا طاردا للسكان.

إذا كانت ساكنة فاس قد تكاثرت بشكل كبير، فإن ساكنة فاس القديمة عرفت تراجعا هاما، مما يعني أنها تعرف تخفيفا من الكثافة بشكل تلقائي. ومن أسباب تراجع عدد الساكنة، الظروف الصعبة التي يعاني منها السكان جراء بطء التدخلات، الرغبة الكبيرة لدى الساكنة في مغادرتها، والسكن الهش. ويمكن اعتبار انتشار السكن السري بمحاذاة الأسوار، أكبر مجال استقطب الساكنة الفقيرة في الثلاثة عقود الأخيرة، نظرا لارتفاع ثمن الأرض في المناطق الأخرى.

وهكذا أصبحت المدينة القديمة بفاس، طاردة ومنفرة لساكنتها، وأصبح يقطن بها سكان أقل خصوبة وأكثر شيخوخة. وقد أكدت جل الدراسات، على أن عامل ارتفاع الضغط على المنازل بالمدينة القديمة، يعد من الأسباب الرئيسة في عملية تدهور المنازل، والتي كانت مخصصة في السابق للعائلة الواحدة، في حين أصبحت تضم أسرا نووية متعددة كما سبقت إليه الإشارة آنفا، وخضعت إلى التقسيم والتجزئ، بينما المنازل التي وجهت للكراء، تم تعميرها من قبل ساكنة تفتقر، ليس فقط إلى الإمكانيات المادية للقيام بعمليات الإصلاح والترميم، بل تفتقر أيضا إلى الأسلوب المعيشي، والتوظيف السليم لمرافق البيت، ومراعاة تقاليد الاعتناء الخاصة بالفئات التي كانت تسكن هذه البيوتات في السابق.

تدهور الإطار البيئي بالمدينة القديمة بفاس:

أضحت المسألة البيئية تطرح نفسها بحدة داخل المجال القديم بفاس، وذلك من جراء تداخل الأنشطة الاقتصادية الملوثة، والأحياء السكنية، واستعمال بعض الحرف التقليدية لمواد خطيرة تهدد سلامة وجودة الحياة بهذا المجال (الكروم، السولفور والحوامض والنيكل) بحيث تساهم هذه المواد في تلوث الوديان، وفي تدهور شبكة الصرف الصحي، وتؤثر سلبا على الشبكة المائية التقليدية، مما دفع بالجهات المختصة إلى إغلاق العديد من العيون المائية؛ وعلى الرغم من المحاولات المتكررة لإخراج الأنشطة الملوثة خارج الأسوار، إلا أن تعثر هذا المشروع، وعدم التوصل إلى صيغة متفق عليها تجبر الملوثين

على الخروج إلى الحي الصناعي بعين النقيب، ورفع من حدة التلوث، وقلص من فرص تدبير المخاطر المرتقبة بشكل جيد. أما الخرب المتواجدة بالمدينة القديمة، فيصل عددها إلى 311 خربة تهدد السلامة البيئية للسكان، وتهدد الحالة الفيزيائية للمنازل المحيطة بها، إضافة إلى تقلص المساحات الخضراء أمام توسع البناء على حساب البساتين داخل الأسوار.

الإنقاذ بين النظري والواقع المعايين:

أعلنت فاس ترانزا عالميا سنة 1980، ومنذ ذلك الحين بدأ التفكير في أساليب التدخل وفي طبيعة المشاريع التي يجب أن تحظى بالأولوية، كما أحدثت مؤسسات عمومية مهمتها الإشراف والتدخل في هذا المجال (وكالة التخفيض من الكثافة وإنقاذ مدينة فاس سنة 1989، ولم تشرع في العمل إلا سنة 1992، الوكالة الحضريّة وإنقاذ فاس سنة 1991، الصندوق الوطني للعمل الثقافي، المركز الدولي لإنعاش الصناعة التقليدية، مؤسسة التهيئة والعمران، والخواص المحليون والدوليون)، لكن الحصيلة ظلت ضعيفة، ولم تساهم إلى حد الآن في إيقاف مسلسل التدهور.

وقد شاركت العديد من المؤسسات العامة، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات الأجنبية، في تمويل عدد مهم من الدراسات، بغية تحديد إستراتيجية للتدخل، كوكالة التخفيض من الكثافة، وإنقاذ مدينة فاس، واليونيسكو، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد حاولت هذه الدراسات وضع تصور واضح، ونظرة واقعية لمشاريع متناسقة يسهل تنفيذها، واعتمدت في ذلك على خبراء من تخصصات متنوعة.

من بين التصاميم التي خرجت إلى الوجود، هناك مخطط إعادة الاعتبار وتصميم التهيئة الخاص بمدينة فاس العتيقة، والذي ساهمت فيه إلى جانب وكالة التخفيض من الكثافة، والوكالة الحضريّة، وإنقاذ فاس، المجموعة الحضريّة، والبنك الدولي. وتكمن فلسفة هذين المخططين، في إعادة الاعتبار للمدينة: عمرانيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. لكن هذه الأدوات ركزت على الجوانب التقنية، ولم تؤسس لسياسة تنموية شاملة ومستدامة، في التعامل مع هذا المجال المركّب، إذ لم يتم تنفيذ أي مشروع نموذجي، في أي حي من الأحياء، بحيث يمكن تعميمه على باقي أجزاء المدينة وعلى المدن العتيقة الأخرى.

9. المآثر التاريخية

يمكن إجمال الملاحظات الميدانية، حول المآثر التاريخية باعتبارها "أماكن عيش"، وباعتبار أهميتها المركزية في الثقافة الوطنية، وإمكانيات توظيفها واستثمارها بشكل يحقق أهدافاً متعددة، فيما يلي: حفظ الذاكرة التاريخية والرمزية، والاستثمار التربوي عبر تلقين الأجيال قيمة التاريخ الوطني، والاستثمار الاقتصادي عبر استعمال المواقع التاريخية باعتبارها فضاءً للتوظيف العقلاني، وخلق فرص للشغل، وتنشيط السياحة الوطنية والعالمية. والحال أن معظم المباني التاريخية بالمغرب، تعاني من تدهور كبير، وإهمال من طرف السلطات المختصة، إن جزئيا أم كليا، كما هو شأن المباني التاريخية المتوارية عن الأنظار.

ويمكن تلخيص أهم المشاكل في:

- تحول كثير من المواقع التاريخية إلى فضاءات للنفايات ومجمع للمتسكعين، مع ما يرافق ذلك من مشاكل أمنية؛
- الاهتمام الشكلي ببعض الواجهات، وإهمال المباني المتوارية عن الأنظار؛
- جهل المكانة المركزية لكثير من المواقع في تاريخنا الوطني والحضاري؛
- غياب المسالك السياحية إلا بشكل نادر؛
- غياب شبه كلي، للوحات الإرشادية التي تبين القيمة التاريخية والحضارية للمواقع الأثرية؛
- عدم استغلال بعض المواقع التاريخية، وجعلها قاطرة حقيقية للتنمية (نموذج قصبة المهديّة، والعمارة العسكرية بسلا...)

10. الأترنيت وأماكن العيش المتخيلة

تمنح الثقافة لأماكن العيش، كيفما كانت طبيعتها ووظائفها، أبعادا واقعية، بقدر ما تتيح للمواطن الذي يرتادها إمكانيات التخيل والإنصال، ولو مؤقتا، عن حيثيات الواقع وإكراهاته. وتشكل الثقافة الوسائطية، اليوم، أهم مصدر لإكتساب المعرفة والثقافة ولا سيما في تجلياتها الإلكترونية من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة وعلى رأسها الأترنيت.

وفي ضوء هذه التحولات التكنولوجية والاجتماعية الجارية، أنتجت تكنولوجيا الإنصال جمهورها ومنحته، وخصوصا الشباب، إمكانيات لممارسة ثقافية جديدة، بل وخلقت المدمنين عليها، وأصبح لديها ضحاياها، ومن يستعملها بحساب وعقلانية ويجعل منها مصدرا للتثقيف والمعرفة.

إلا أن توسع هذه التكنولوجيا، ليس متساويا بين كل الفئات في المغرب، خصوصا بين الشباب. باستثناء الهاتف المحمول الذي تجاوز 36 مليون جهاز في المغرب، فإن الأدوات الرقمية الأخرى، لا يستفيد من استعمالها شباب الأحياء الهامشية، أو العالم القروي، إلا بشكل استثنائي. كما أن أندية الأترنيت، قليلة الانتشار في البوادي، أي أن هذه الأدوات منتشرة في الأوساط الحضرية بدرجة أساسية.

ويؤشر الانتشار الواسع للأدوات الرقمية، ولمقاهي الأترنيت، على انخراط الشباب في أطر ثقافية جديدة تقطع، بكيفيات متفاوتة، مع وسائل التواصل التقليدية، ومع قنوات نقل الثقافة. فالجيل الجديد انغمس كلية في الثقافة الوسائطية، ويميل إلى التبرم من منطق الإستمرارية. وتبين كل البحوث حول السلوكات والممارسات الثقافية للشباب، بالأساس، أنهم أصبحوا مستهلكين كباراً لوسائل الإتصال وللثقافة الوسائطية.

ويعزز هذا النزوع الجديد نوعاً من "خصوصية" وسائل الترفيه الثقافية، تنامي استقلال المضامين الثقافية المستقاة من شبكات التواصل الاجتماعي، أو من المعارف والمعلومات المنتشرة، بدون حدود ولا شروط

ملزمة، في الشبكة العنكبوتية قياسا إلى المؤسسات والأطر التقليدية للتنشئة. يلاحظ الأمر نفسه على المضامين والقيم الدينية التي كان مصدرها، إلى عهد قريب، مؤسسات مثل العائلة، المسجد، والمؤسسة التعليمية...

تتوسع شبكة الأنترنت بسرعة كبيرة في المغرب. قد ساهمت السلطات العمومية ومنافسة المتعهدين في مجال الاتصالات، في نشر وسائل التكنولوجيا الحديثة، سواء بارتياح مقاهي الأنترنت، أو الحصول على حاسوب شخصي، فإن ذلك يمثل فرصا لتنمية نوع من الاستقلال الذاتي للفرد، في مختلف المراحل العمرية، وذلك ما تؤكدته الوتيرة السريعة لانخراط المغاربة في الفيسبوك، حيث يقترب عددهم من 4 ملايين منخرط بارتفاع شهري يصل إلى 2,6 في المائة، ويمثل الشباب ما بين 18 و34 سنة الأغلبية بما نسبته 70 في المائة (62 ذكور و38 إناث).

ومن المؤكد، أن الثورة الرقمية توفر للشباب إمكانيات واسعة لاختيار وقت ووضعية استهلاك الوسائل التقليدية الناقلة للمعلومات، من صحف، وإذاعات، وتلفزات.. ويمكن القول بأن الثورة الرقمية، بما فيها مقاهي الأنترنت، بصدد خلخلة العادات وأنماط الاستهلاك الثقافية، وخلق عوالم، كل واحد يعيشها بطريقة الخاصة، يلعب فيها ما هو افتراضي وتخيلي، دورا متناميا في التأثير على السلوكات والعلاقات وحتى المشاعر.. وبقدر ما يمكن القول بأن الوسائل الرقمية تمكنت من "دمقرطة" الثقافة، وعوضت عجز الدولة في بناء التجهيزات الثقافية الكلاسيكية، يمكن القول، أيضا، أنها أنتجت أنماطا مختلفة للروابط الاجتماعية، ووفرت إمكانيات لا حدود لها للغوص والإشترك في أماكن عيش متخيلة، قد تبدأ بالنزوع العفوي للعب، أو التفاعل البسيط مع الآخرين، وتنتهي إلى نسج علاقات حميمية قد تكون خطيرة أحيانا، أو الانخراط في شبكات اجتماعية تتحول مع الممارسة اليومية إلى حاجة حيوية.

وقد أكد البحث الوطني حول الشباب، الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط (يونيو 2012) أن 68 في المائة من الشباب، يصرحون بأنهم يشاهدون التلفزة، ويستمعون إلى الإذاعة بشكل منتظم. أقل من الثلث يستعملون الأنترنت (14 بالمائة بانتظام و16 بالمائة أحيانا) من أجل الإستماع للموسيقى ومشاهدة الأفلام بالدرجة الأولى (70%)، والتواصل في إطار الشبكات الاجتماعية (62%)، والبحث عن المعلومات (59%)، أو القيام بأبحاث مدرسية وجامعية (51%).

وبين البحث الذي قام به مركز دراسات CESEM أنه انطلاقا من عينة من 900 فرد يلاحظ رقمان بيرزان مدى نوعية الإستقلال الذاتي لمستعملي الأنترنت. 29% يصرحون أنهم يلجؤون الأنترنت، اعتمادا على حاسوب مشترك (في العائلة أو العمل)، و17.4% من خلال حاسوب فردي. في حين أن أغلب المستجوبين، يؤكدون على أن اشتراكهم في الشبكة الاجتماعية فيسبوك، سببه الرئيسي البحث عن "الترفيه"، وتليه خاصية أنه "مفيد"، كما يسمح بتكوين "رأي شخصي"، ثم يساهم في تعزيز الروابط الاجتماعية، ومن بينها علاقات الصداقة والعلاقات العائلية.

ومهما كانت صدقية العينة التي اعتمدها هذا البحث، فإنه أكد نتائج دراسات أخرى، تلتقي عموماً في نفس الاهتمامات التي تحرك مستعملي الأنترنت، والذي يبقى في الغالب الأعم، وسيلة جاذبة من الاستراحة المتخيلة تمتلك إمكانات لا حدود لها لخلق أماكن عيش افتراضية، مما وجب أن يولى أهمية أكبر من حيث الهندسة والإتاحة وتيسير المحتويات المنافسة، البناء والمفيدة.

11. أماكن عيش نموذجية

هناك بعض أماكن العيش النموذجية التي تبرز بشكل واضح أن وجود الإرادة السياسية والتدبير الجيد، وتوفير الإمكانات المادية والفنية، من شأنها أن ترتقي بأماكن العيش ببلادنا، بما ينسجم مع تاريخ البلد، ومع حاجيات الساكنة إلى الترفيه والثقيف. وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ "الأفكار قبل المال" مبدأ مؤسس ينم عن ترسخ الحضارة وفن العيش.

والظاهر أن ما تحقق من إنجازات في مناطق متفرقة من البلاد، يمكن أن يستلهم في مناطق أخرى، ضمن مبدأ المنافسة. وإذا كانت إكراهات عديدة - ثقافية وسياسية ومالية- جعلت مناطق عديدة من المغرب في حالة سيئة، فإن التساؤل، والمقارنة، والاستلهام، وشحن الهمم، وتوضيح الأهداف، ووضع مخططات للتطبيق تسندها المراقبة والمتابعة، كل ذلك سيشجع الانتقال من حالة السلبية ومظاهر العجز، إلى ثقافة المبادرة والمسؤولية.

المضيق ومارتيل بولاية تطوان:

يمكن اعتبار مدينة المضيق ورشا نموذجياً مفتوحاً، ولا شك أنه نموذج يحتذى في هذا الاتجاه، وتخطو مدينة مارتيل نفس الخطوات، مما سيمكن من خلق قطب عمراني نموذجي بولاية تطوان، ويتعين أن تدرس هذه التجربة ويستفاد منها، في أفق تعميمها على مناطق مغربية أخرى.

الواليدية (عمالة سيدي بنور):

على خطى المضيق ومارتيل، يمكن اعتبار منطقة الواليدية ورشا مفتوحاً، يبرز أن الإرادة السياسية والتدبير الجيد، يمكنان من تغيير الأوضاع في أوقات قياسية، وفي إطار مشروع مندمج وشامل، توجه المياه من محطة التطهير، صوب سقي أشجار ونباتات الحزام الأخضر المجاور، ووجب تطوير مثل هذه المقاربات التي تنطلق من تصور شمولي لمشاريع التنمية المستدامة، من إصلاح الطرقات، وتهيئ الحدائق وأماكن الترفيه، وقد انضاف هذا الجهد البشري إلى الإمكانات الطبيعية للواليدية، فنتج عن ذلك وضع مجالي منسجم وجاذب.

حديقة الطيور بأكادير: نموذج جيد للاستثمار الثقافي:

إن اعتماد الحدائق البيولوجية ضمن العينات النموذجية، يأتي من منطلق أن الترفيه الممزوج بالعمق التربوي، والرسالة العلمية، وفن الحياة، والتعلق بالطبيعة، مطلب حضاري وإنساني وتنموي كبير، ولا

يختلف اثنان بأن المغرب، يعيش فقراً كبيراً على مستوى التربية البيئية، وأن درس الطبيعة جد متواضع في البرامج التربوية. من هنا أولوية الاهتمام بالحدائق العلمية، والمتاحف الطبيعية إسهماً في صناعة أجيال قادرة على فهم الطبيعة، من أجل توظيفها في التنمية والحضارة.

تأسست حديقة الطيور بأكادير سنة 1985، ثم أصبحت مجانية بعد الانتخابات البلدية لسنة 2009. كانت حديقة وادي الطيور، أحد الفضاءات التي دشنت ولوجها المجاني، بعد أن كان الدخول إليها بالمقابل، ولفترات تزيد عن العشرين سنة؛ هذه المبادرة جاءت بعد الاتفاقية المبرمة بين مجلس عمالة أكادير إداوتنان، والجماعة الحضرية لأكادير، خلال الدورة العادية للمجلس الجماعي لشهر أكتوبر 2007، وتمتد حديقة وادي الطيور على شكل شريط طولي من شارع الحسن الثاني إلى شارع 20 غشت، على مساحة تمتد تقدر بـ 2.8 هكتار. وهو مجال كان في البداية عبارة عن مجرى لواد تناوت، الذي تم تجهيزه بقناة لتصريف مياهه، والجزء المتبقي أقيمت عليه هذه الحديقة؛ فكيف برمجت هذه الحديقة ضمن أجندة المشاريع التي افتتحت للعموم ومجاناً؟ إن مبادرة فتح الحديقة أمام العموم وبالمجان، جاء نتاج اتفاقية بين مجلس العمالة، والجماعة الحضرية للمدينة. يضمن مجلس العمالة اللوج المجاني للزوار لمرافق الحديقة في إطار احترام قانونها الداخلي، في حين أن البند الثالث، حدد التزامات الجماعة الحضرية لأكادير، في تخصيص مبلغ مليوني درهم كمنحة سنوية تدفع لحساب ميزانية عمالة أكادير إداوتنان، ويعتبر هذا الدعم كتعويض عن واجبات الدخول المجاني إلى الحديقة¹⁶.

12. المساجد باعتبارها أماكن للعيش

شكلت المساجد ولا زالت تشكل في حياة المغاربة مكوناً دينياً وثقافياً وحضارياً ذا طابع وجودي، وتتميز المساجد بشرط القرب إذ تندمج بشكل طبيعي في النسيج العمراني الحضري والقروي على حد سواء..، وهي غالباً ما تشكل قلب المدن والقرى، ومكان اللقاء والتشاور، وفضاء التثقيف والتنوير. وتتميز مئات المساجد المغربية بطابع تاريخي وأثاري وتراثي أغنى الرصيد المعماري والثقافي والفني ببلادنا؛ وإذا عرفنا أن عدد المساجد بالمغرب يناهز 50000 مسجداً أدرنا قيمة الاستثمار الثقافي والإنساني والقيمي في هذا المجال، عبر إستراتيجية محكمة تجعل من أماكن العيش الحيوية هذه، عنصراً من عناصر السلامة الروحية والفكرية والانسجام الاجتماعي خصوصاً بالنسبة لفئة الشباب.

13. أماكن العيش والمشروع الترابي

تبلورت فكرة المشروع الترابي في السنوات الأخيرة كإطار نظري واستشراقي لتدبير المجال؛ ويمثل إطاراً تعميرياً تنظيمياً وتقنياً، يستهدف تحقيق تعمير تفاوضي وتشاركي، بين القطاعين العمومي والخاص، وبمساهمة الهيئات المنتخبة، ومكونات المجتمع المدني. كما يعتبر ترجمة فعلية لمفهوم التنمية الترابية،

التي تستمد أهدافها ومركزاتها الأساسية، من التنمية المستدامة. فهو عبارة عن إستراتيجية تطويرية قابلة للتقييم، تقوم على أساس تصحيح الواقع الحالي مع مراعاة مستقبل المدينة، لضمان إطار حياة أمثل وجيد للسكان. أما مفهوم التنمية الترابية، فيعني تحقيق وتجسيد أهداف وركائز التنمية المستدامة على مستوى مجال ترابي قد يكون وطنيا أو جهويا أو محليا، ويعتبر المشروع الترابي، أداة عمل تتميز بالمرونة والنظرة الشمولية، عوض النظرة القطاعية، وإنجاز مضمونها، يخضع للتشاور، وإشراك كل الفاعلين والمهتمين بقضايا العمران...

أما التأهيل فيعني تدارك الخلل وسد العجز والخصائص، أو تحديث قطاعات معينة، من أجل الرفع من مردوديتها وقدرتها على المنافسة أو المحافظة ورد الاعتبار؛ فمضمون مختلف هذه المصطلحات، يصب في اتجاه واحد، هو توفير إطار حياة كريم للسكان، يأخذ بعين الاعتبار الترابط الزمني (الحاضر والمستقبل) والتراكب الترابي (تداخل المستويات الترابية).

وتعد التنمية المستدامة، عبارة عن مجموعة من المبادئ والتصورات، انبثقت أساسا من المحافل والمنتديات الدولية، كمؤتمرات ستوكهولم، وريو دي جانيرو (مذكرة 21) وجوهانسبورغ، إلخ. أما ثوابتها، فهي نظرية نجمها فيما يلي: عقلنة الاقتصاد، تدبير جيد للموارد الطبيعية، وتحقيق عدالة اجتماعية. غير أن هذه النظريات والأفكار تبقى غير عملية وفعاليتها محدودة إذا لم يتم تطبيقها وتحقيقها على مجالات ترابية محددة.

والحيز الترابي مجال جغرافي متملك ومعيش، تهيكل شخصيته كليا، أو جزئيا، حول الأبعاد التالية:

- بعد مادي: ويهم كل مكونات الوسط الطبيعي (تضاريس، جيولوجيا، مناخ، موارد مائية، نبات، حيوان، مشاهد...) منظورا إليها من زاوية الخصوصية التي تضفي على الحيز الترابي نوعا من الهوية المتفردة وتؤسس لجاذبيته؛
- بعد اجتماعي وثقافي: من هذه الزاوية يعرف الحيز الترابي كفضاء عيش وحياة لجماعة بشرية ترتبط وتتحدد هوية أفرادها بموروثهم التاريخي المتكون من: قيم مشتركة؛ ومعايير تحكم الحياة الجماعية وتحدد العلاقات مع الآخر، وتمكن من التحكيم في النزاعات وضبط التوترات؛ وتراث ثقافي محلي يميز هذا الحيز؛
- بعد اقتصادي: معارف ومهارات ذات صلة بالنشاط الاقتصادي يتحدد من خلالها نظام الإنتاج وأساليبه المحلية، وكذا خاصية التفرد بالنظر إلى طبيعة الموارد المحلية المستغلة.

ويتميز المشروع الترابي بخمس خصائص:

- مشروع يقوم على تثمين الموارد الخاصة بالحيز الترابي، خاصة منها تلك التي تخول له مزايا مقارنة إزاء الطاقات الترابية المنافسة؛

- مشروع مشترك بين الفاعلين، ويتم هذا التشارك من خلال انخراط هؤلاء في مسلسل تصور وتنفيذ المشروع؛
 - مشروع يركز على مقارنة أفقية للتنمية، وهو ما يستلزم تنسيق أهداف وانتظارات وتدخلات الفاعلين، خاصة لغاية ترشيد الوسائل، والرفع من مفعول المشاريع والعمليات؛
 - مشروع شمولي، يقوم على تعبئة مختلف مكونات الحقل التنموي؛
 - وأخيرا فالمشروع الترابي، مشروع استراتيجي يندرج في الديمومة، إذ يتهيكل على أساس أهداف تنجز في المدى الطويل، وبرامج للمدى المتوسط، وعمليات تنجز في المدى القصير.
- ويشكل الحيز الترابي نسقا مركبا من مكونات مادية ولا مادية، وهو أيضا نسق من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ومن المعطيات الثقافية التي تساهم في تكوين ما يصطلح على تسميته من طرف البعض بالرأسمال العلائقي أو الاجتماعي الذي يجد في تصور وإنجاز وتدبير أماكن العيش تجلياته وتمظهراته.

٧١. من أجل أماكن عيش إدماجية

لا يبدو أن أماكن العيش في مدننا وقرانا تُوفر شروطاً فعلية لمشاركة المواطن في الشأن العام، وفضاءات عمومية تسمح بتفتحته وتحرره من إكراهات الحياة اليومية، وبالتزود بمكتسبات الثقافة وعطاءات الفن. ذلك أن التصورات المهيمنة وأساليب التدبير الفوقية، وغير الملائمة عموماً لتنظيم حياة الناس في الفضاءات العمومية، تُحبط الإرادات التي تتطلع إلى تطوير أماكن عيش المواطنين، وخلق بنيات استقبال تمتلك مقومات التنظيم والاشتغال المناسبة وشروط الاستدامة.

ويحكم التوسع الكاسح للمجالات الحضرية، وتضخم "المدن"، وسيرورة انتقال المغرب إلى الزمن الديمقراطي، بممكناته وصعوباته، فإن الفاعلين السياسيين والاجتماعيين من سلطات عمومية، ومنتخبين وجمعيات مدنية مدعوون إلى جعل المواطن في قلب المدينة وأماكن العيش فيها، وفي طليعتها تلك التي تؤدي وظائف ثقافية، بقدر ما يتعين عليهم إيجاد السبل الممكنة لوضع المدينة في صلب اهتمامات الناس، إذ ينتظر المواطن من أماكن العيش أن توفر له إمكانيات الإحساس بمواطنته، وفرصاً لعقد روابط ثقافية إنسانية، تعزز هذا الإحساس وتقوي ممكنات الانتماء. ويصعب تصور ذلك بدون القطع مع حالة التفرج والسلبية والانتقال إلى الفعل والمشاركة، وتجاوز وضعيات الإقصاء التي لا يعثر فيها المواطن على أجوبة عن حاجاته الحيوية وانشغالاته الثقافية في كل مستوياتها الشعبية، العالمة والوسائطية.

تقدم المعطيات التي أتينا على استعراضها أن أماكن العيش في مدننا وقرانا، ولاسيما منها ما هو مرتبط بالفعل الثقافي، تعاني من سوء تدبير كبير، ومن غياب مهول للوظائف الثقافية والترفيهية في الفضاءات العمومية التي تهيؤها بعض الجماعات المحلية. فالأولوية الحاسمة التي تعطىها للسكن، والشغل، والنقل، والأمن تطغى على التفكير في تهيئة وتنظيم أماكن عيش، وتجهيزات تقدم للمواطنين خدمات ثقافية وفرصاً للتفاعل واللقاء.

وهذا ما ينتج الشعور بالإستبعاد، أولاً؛ لاعتبارات سياسية بسبب تراكم أسباب العزوف عن العمل السياسي، وابتعاد نسبة لا بأس بها من المواطنين عن المناقشات التي تجري بمناسبة استحقاقات انتخابية محلية تهم المجالات الترابية التي تعنيهم، أو غيرها. وهذا أمر في منتهى الأهمية بحكم أن الإحساس بلا جدوى السياسة وغياب المواطنة يلغي، في العمق، المواطنة ذاتها. كما قد تكون أسباب هذه المشاعر من طبيعة ثقافية لأن عدم الإحساس بالانتماء إلى قوى اقتصادية أو اجتماعية وازنة، أو إلى نخب سياسية وإدارية، أو حتى بسبب غياب التنوع الثقافي الذي من المفترض أن تحتضنه "أماكن العيش" لخلق ما يلزم من شروط التفاعل مع مضامينها، ما يؤدي إلى شعور بعض الفئات داخل فضاءات "المدينة"، أو أحيائها أنها أقرب

إلى الشارع منها إلى أماكن لها وظائف وأدوار. بل إن الشارع في حالة المرأة كثيرا ما يكون مصدرا للتحرش والعنف، أو على الأقل لا يوفر لها الشعور بالطمأنينة.

يواجه المواطن في أماكن العيش التي يتواجد فيها أو يرتادها مفارقة كبيرة تتمثل في البون الكبير بين ما تمنحه له القوانين وما تنص عليه منظومة الحقوق والواجبات من صفات المواطنة، وبين ما يعيشه حقا من خصائص ثقافي وإنساني ينزع عنه هذه الصفات، ويجعله عرضة للخواء الثقافي وشراسة العلاقات.

وتؤكد الشهادات والمعطيات أنه فضلا عن الاعتبارات السياسية - التي لها الدور الحاسم - والأسباب الثقافية - التي يجمع الفاعلون على غياب برنامج وطني يخصصها - فإن الإستبعاد مردّه، أيضا، إلى عوامل مؤسسية. ففي غياب فضاءات لأخذ الكلمة، وانسداد فرص المبادرة والمشاركة في مناقشة قضايا الشأن العام، وغياب آليات التوسط الثقافية التي تساهم في وضع أطر مؤسسية ناظمة، يغدو الشارع هو المكان الأبرز الذي تلتجئ إليه بعض الفئات للتعبير عن مطالبها أو عن تطلعاتها. غير أن ذلك قد يؤدي إلى انزلاقات وإلى سلوكيات فوضوية، أو لامدنية، طالما أن هذه الفئات لا تعثر على أطر تحتضنها أو فضاءات أليق للتعبير داخلها.

واعتبارا للمكانة الهامشية التي تحتلها أماكن العيش الثقافية في تصورات أصحاب القرار، أو إلى ضعف الاهتمام بها، ونظرا للوعي الجماعي الذي يحرك أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بضرورة تكريس قيم المواطنة من خلال تهيئة أماكن عيش تستجيب، وإن نسبيا، للحقوق الأساسية التي ينص عليها الدستور، ويؤكد عليها "الميثاق الاجتماعي الجديد" الذي يرى ضرورة وضع المواطن المغربي في حسابان كل السياسات العمومية، ومن أجل تأهيل مجالاتنا الحضرية وتجمعاتنا القروية في اتجاه العناية بالفضاءات العمومية، ولاسيما تلك التي تؤدي وظائف ثقافية، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يرتئي أنه: لا بدّ لضمان فاعلية مختلف المبادرات التي تبناها بلادنا من أن يجتهد مختلف أطراف المجتمع بمقاربة تشاركية لبلورة أسس مشروع مجتمعي؛ تشكل حدّا أدنى مُجمع عليه، تستخلص منه مختلف حاجيات المواطنين والمواطنات، وفي مقدمتها الحاجيات الثقافية والترفيهية، والحاجيات المتصلة بكرامة العيش، لتهيئة ظروفها ومستلزماتها.

وتتمحور رافعات التغيير التي يقترحها المجلس من أجل النهوض بأماكن العيش في بلدنا وتنميتها، حول ستة محاور:

1. المحور المؤسسي: عرض مُهيكل لأماكن العيش

يهم بالأساس توفير فضاءات وأماكن مهيكلّة، قصد التأطير السليم لمختلف فئات المجتمع، وذلك من خلال:

- إعادة تفعيل دور المساجد، باعتبارها أماكن عيش مشتركة أصيلة، للتزود الروحي الثقافي القيمي، تُمكن الإفادة من فضاءاتها، للتأطير السليم متعدد الأبعاد الوظائف، لمختلف فئات المجتمع وفق برامج متنوعة تُؤشر عليها كافة الجهات ذات الصلة؛

- إعادة الاعتبار لدور " دار الشباب " وإتاحة الشروط الأساسية اللازمة للاضطلاع بهذا الدور. مع تحديد جهة الإشراف والمسؤولية على وضع استراتيجياتها، وتكوين الموارد البشرية اللازمة لتسييرها، وإتاحة الميزانيات الضرورية لكل ذلك؛
- إنشاء فضاءات ثقافية ومساح ومسارح ومكتبات للقرب في المدن المتوسطة والصغيرة والقرى وفي الأحياء الشعبية، وتكوين أطر تمتلك ما يلزم من المهنية، والإقتدار لتقريب الشأن الثقافي والفني إلى أوسع قدر ممكن من المواطنين؛
- إنشاء قطب تسيقي بين القطاعات والوزارات والوكالات ذات الصلة، بخصوص إعداد وتنمية أماكن العيش، والحفاظ عليها وصيانتها؛
- الأخذ بعين الاعتبار مفاهيم " التهيئة المعقولة " و" التخطيط الكوني " في تصور إعادة الاعتبار لأماكن العيش لإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- تشجيع ودعم الأندية السينمائية؛
- هيكلة وزارة الثقافة، تنظيميا، وماليا، ومقصديا، بما يضمن الحفاظ على الموجود من أماكن العيش وتنميته، وإنجاز المنشود وتبيئته.

2. المحور التكويني: كفاءات من أجل أماكن العيش

- يرتكز على التكوين المستمر، وبناء الكفايات الممكنة من الموارد البشرية القادرة على تدبير أماكن العيش بنفس استراتيجي مستدام، وذلك عبر:
- تكوين المحافظين، والمرممين، ومدبري التراث، والمؤرخين، لتسيير عملية صيانة فضاءاتنا التراثية وتفعيل دورها باعتبارها أماكن للعيش ذات قيمة خاصة، وضمان استمرارية وظيفية لقيامها بدورها. مع تحديد واضح لجهة الإشراف ومسؤولياتها؛
 - الإدخال بطريقة منهجية، للبعد التنظيمي للمجال، المتشعب بالحس الجمالي المغربي الأصيل، والمستحضر لخصوصيتنا الثقافية ولمتطلباتنا المتعددة التي بات يفرضها السياق الكوني المفتوح. في التكوينات المتاحة بالمدارس العليا للهندسة بمختلف تجلياتها؛
 - تقويم الموارد البشرية الكافية، في مجال البستنة، وتدبير الحدائق العمومية، وإطلاق جوائز تقديرية في هذا الصدد، لتذكية روح المنافسة؛
 - المزوجة بوظيفية، بين كفايات الديكور المجالي، والتزيين النباتي في هذه التكوينات؛
 - التكوين المستمر للمسؤولين عن تدبير سياسة مرافق المدينة، لتنمية الإدراك لمختلف أضرب الخصائص، وبناء الكفايات الممكنة من الاستجابة لها، وتلبيتها بنفس استراتيجي مستدام؛ مع إتاحة الموارد المالية الضرورية؛

- بناء تكوينات (إجازات متخصصة) أو ضمن التكوين المهني، لتخريج موارد بشرية قادرة على التنشيط الثقافي المستدام لأماكن العيش، وعلى الحكامة الجيدة لها؛
- النهوض بقطاعي السينما والمسرح، عبر تكوين كتاب السيناريوهات، وممثلات وممثلين أكفاء؛
- الحرص على وضع أطر لتكوين وتخريج نخب محلية تكرس ثقافة الخدمة العمومية، وتشجع على الفعل الثقافي في أماكن العيش المختلفة، سواء في أوساط ممثلي السلطة والمنتخبين أو ناشطي الجمعيات المدنية، في تمييز عن الحسابات السياسية والزبونية، والانخراط الجماعي في حركية متجددة للالتزام العمومي، مع الحرص المستدام على تشجيع الكفاءات القادرة على ابتداع الأفكار وقيادة المشاريع الثقافية وإنجازها، وصيانتها وضمان شروط التقييم والمحاسبة.

3. المحور القانوني : دفاتر تحملات لأماكن العيش

- ويستهدف وضع إطار تشريعي شمولي، وفق دفاتر تحملات محددة، ويعزز بالمواكبة القانونية والتنظيمية المستمرة، وذلك من خلال :
- بناء تصور وطني مُبتكَر للمجالات الحضرية والتجمعات السكنية القروية، يتماشى مع مقتضيات الانتقال الديمقراطي الذي انخرط فيه المغرب، وذلك بوضع إطار تشريعي شمولي يُعرف بدقة المجالات الترابية، من مدينة وأماكن عيش مختلفة، ونهج سياسة جديدة تمنح للمواطن شروطاً جماعية لتقاسم قيم الحرية، والمساواة، والتضامن الإبداعي؛
 - وضع ميثاق بين الجماعات المحلية والسلطات العمومية، وبين الهيئات الثقافية في إطار دفاتر تحملات توفر شروط إنتاج وتنظيم وتنشيط أماكن عيش ثقافية، قصد تطوير الخدمات الثقافية للمواطنين؛
 - المواكبة القانونية والتنظيمية لتحسين وضع أماكن العيش؛
 - الحد من مركزية القرارات المتصلة بالتعمير، والانخراط في الجهوية الموسعة التي نص عليها دستور 2011.

4. المحور التنظيمي والتدبري : أنظمة تدبير منسجمة

- المتمثل في التتبع المستمر، وتبني "براديجم تدبري" وظيفي ومرن، مع توظيف الخبرات اللازمة في هذا الإطار، وذلك من خلال :
- القطع مع السياسات الفوقية، الهرمية، الحاملة لعقليات تنتج الوصاية و"الرعاية السهلة" ، وتبني "براديجم تدبري" ينطلق من إشراك السكان في تهيئة أماكن عيش تستجيب لحاجياتهم الثقافية، تجعلهم يساهمون في تحمل مسؤولية تطويرها، وصيانتها، وزرع عناصر الحياة والتجدد فيها؛
 - الحرص على تحديد المسؤوليات في تهيئة وتسيير أماكن العيش الثقافية، وتوظيف الخبرات المناسبة القادرة على إعطاء المثال في الاجتهاد والابتكار والالتزام، حتى يتسنى للأطفال والشباب

- والمواطنين عموماً، التفاعل مع المضامين والأنشطة المعروضة عليهم، والتعود على الفعل الثقافي؛
- الحرص في منهج تنظيم وتدبير الحدائق والساحات، وكافة مرافق أماكن عيش المواطنين والمواطنات، على استكمال كافة حلقات السلسلة التدييرية، تلافياً للهدر وعدم الاستمرار؛
- العمل على استمرارية الخدمات التي تقدمها أماكن العيش الثقافية بكل الوسائل المتاحة، ومن بينها تعبئة المحيط التربوي والإجتماعي الذي توجد فيه، بخلق روابط مؤسسية مستدامة من خلال برامج مشتركة، وآليات تعاون مع مختلف الفاعلين المعنيين بالشأن الثقافي، والعمل الجماعي من أجل تجذير الثقافة في الحياة اليومية؛
- تحسين النظام التواصلي حول المنتجات السينمائية؛ مع تخصيص أئمة تذاكر تشجيعية للطلبة والتلاميذ؛
- رصد ميزانيات التدبير والتسيير والصيانة والترميم بطريقة مستدامة بعيداً عن الموسمية.

5. المحور التعميري : مشاريع منسقة متكاملة

- الذي يهدف إلى البناء والتشيد، وإنجاز مشاريع تنتظم ضمن مبادرات تكاملية ومنسجمة، عبر:
- ابتكار مشاريع سكنية مؤسنة، بتجنب إنشاء تجمعات معزولة تحتزن عوامل الاستبعاد والعنف، والعمل على تحسين وتجميل الأماكن العامة، وبناء تجهيزات ملائمة، وبنيات تحتية ضرورية، ومناطق خضراء، وخدمات عمومية ناجعة، ومراكز ثقافية وترفيه توفّر للأطفال والشباب والنساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة عروضاً ومضامين فنية وثقافية مناسبة لانتظاراتهم؛ وحماية كل ذلك بما يلزم من القوانين؛
 - العمل على إنشاء أماكن عيش ذات وظائف ثقافية، وتوفير الشروط الملائمة للاستفادة منها، من خلال آليات تحسس المواطن بمسؤوليته في الحفاظ عليها، وجعلها فضاءاً للتعبير وتنشيط الذاكرة والإبداع، والتربية على المواطنة؛
 - إنشاء وكالة مستقلة تعنى بإنقاذ، وإعادة تأهيل المدن العتيقة؛
 - العمل على تهيئة وبناء أو ترميم أماكن العيش الثقافية، بطرق تجعل المواطن متحفظاً إلى تملكها بالانخراط في شؤونها، والحفاظ على تجهيزاتها وبيئتها، ووضع سياسات مستدامة لأماكن العيش بإزاء الاحتفالات الموسمية بإنجازات تتعرض للهدر والضياع؛
 - تعبئة كل الفاعلين والمتدخلين في العمل العمومي، وإشراك القطاع الخاص والمقاولات في إطار مبادرات تكاملية لتهيئة وبناء أو ترميم وصيانة أماكن عيش ثقافية جديدة أو تراثية بهدف تقوية مبادئ المشاركة والمواطنة والالتزام؛

- وضع كارتوغرافيا لأماكن العيش على الصعيد الوطني، حتى يتسنى للسلطات العمومية تشخيص مواقع ووضعيات أماكن العيش ذات الوظائف الثقافية، وتخطيط وإنجاز مشاريع أماكن عيش في الجهات والمناطق التي تعاني من نقص في الفضاءات الثقافية؛
- نهج سياسة مبتكرة للحفاظ على ما تبقى من القاعات السينمائية، وبناء مركبات ثقافية تشمل قاعات سينمائية، وتعميم مركبات القرب الثقافية في مختلف أنواع التجمعات السكنية، بما فيها الأحياء الشعبية والمشاريع الحديثة البناء.

6. المحور المضموني : مضامين ثقافية منتجة للتضامن

وهو محور يتعلق بالبرامج بالأساس، يرتكز على الأفكار والمضامين في مختلف الوسائط والأماكن الثقافية، عبر:

- مراعاة التنوع الثقافي في برامج أماكن العيش الثقافية المختلفة، وتفادي التشتت وانعدام الانسجام في التنفيذ والعرض، ومحاصرة التمايزات الاجتماعية على صعيد تهيئة المجال، والأحياء، والتجهيزات قصد إنتاج قيم التضامن والعيش المشترك؛
- إشاعة الاهتمام بشؤون الثقافة والفن من خلال الأسرة، والمدرسة والإعلام وبكل الطرق المتاحة، ومنح تشجيعات رمزية ومادية تيسر ذلك، والتخطيط لأماكن عيش حاضنة للفعل الثقافي، والمحافظة على المعالم التاريخية، وكنوز التراث المادي واللامادي بإعادة إحيائه وتطويره وتحديثه؛
- تفعيل كافة المقترحات المتضمنة في التقرير الذي أعده المجلس الأعلى للتعليم إثر الإحالة الملكية عليه، في موضوع " دور المدرسة في تنمية السلوك المدني "، سنة 2007؛
- نشر الثقافة السينمائية؛ من خلال برامج ومجلات إذاعية وتلفزية؛
- إعطاء أهمية أكبر للتربية البيئية، في المقررات الدراسية، والحملات التحسيسية؛
- تجهيز مختلف أماكن العيش بتقنيات " الويفي " Wi-fi لتشخيص ارتيادها وتسهيل ولوج الإنترنت لأكبر عدد ممكن من الناس، وجعل هذه الأماكن فضاءات للقاء والعيش المشترك.

ملاحق

الملحق 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الثقافية
والتكنولوجيات الحديثة

الملحق 2: لائحة الشخصيات التي تمّ الإنصات إليها

الملحق 3: مراجع بيبليوغرافية

الملحق 1

لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة

لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة

فئة الخبراء

- أحمد عبادي
- أمين منير العلوي
- نبيل عيوش
- مصطفى بنحمزة
- الطاهر بنجلون
- آرمان هاتشويل
- أحمد رحو
- ألبيير ساسون
- محمد وكريم

فئة النقابات

- لطيفة بنواكريم
- علي بوزعشان
- مصطفى الشناوي
- لحسن حنصالي
- عبد العزيز إيوي
- مصطفى اخلافة
- مينة الرشاطي

فئة الهيئات و الجمعيات المهنية

- عبد الله دكيك
- منصف الكتاني
- عبد الله متقي

فئة الهيئات و الجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعي

- نزهة العلوي
- محمد بنقدور
- ليلي بربيش

فئة الشخصيات المعينة بالصفة

- رشيد بن المختار بن عبد الله
- محمد العلوي العبدلاوي

الملحق 2

لائحة الشخصيات التي تمّ الإنصات إليها

لائحة الشخصيات التي تمّ الإنصات إليها

- السيد نبيل بنعبد الله؛ وزير التعمير والإسكان وسياسة المدينة
- مصطفى ملوك؛ فاعل جمعي
- عبد العزيز التوري؛ كاتب عام لوزارة الثقافة، سابقاً، متخصص في شؤون التراث
- عبد الغني أبو هاني؛ باحث
- عبد الرحمان رشيق؛ باحث
- أحمد مسعاية؛ مدير المعهد العالي للمسرح التنشيط الثقافي سابقاً، باحث
- ادريس خروز؛ مدير المكتبة الوطنية
- ادريس اكسيكس؛ مسرحي وصحفي
- جواد السوناني؛ مسرحي

الملحق 3

مراجع بيبلوغرافية

مراجع بيبليوغرافية

- عبد الرحيم العطري. دار الشباب المغربية: إشكالية التأطير وهاجس الفرملة. الحوار المتمدن، العدد 1193، 2005.
- تقرير حول تقييم السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب. الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. أكتوبر 2010، تنسيق حسن طارق وعبد الرزاق الحنوشي،
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول "إدماج الشباب عن طريق الثقافة" في خدمة الشباب؛ منشورات وزارة الشباب الرياضة؛ 2011
- وثائق المركز السينمائي المغربي؛ الرباط؛ 2012
- حسن جلاب؛ معجم عراسي مراكش؛ مراكش
- محمد موفق؛ دار الشباب المغربية: قراءة منشط؛ في "دار الشباب وأسئلة المجتمع المدني بالمغرب"، منشورات الشعلة 2006.
- محمد بهوض؛ تحديات المدينة في المغرب؛ منشورات دار الأمان؛ الرباط؛ 2012
- Abdelghani Abouhani(sous la direction) ; Enjeux et acteurs de la gestion urbaine; redistribution des pouvoirs dans les villes marocaines ; Ed. CODESRIA ; Dakar. 2000.
- Abdelghani Abouhani ; Pouvoirs, villes et notabilités locales ; quand les notables font les villes ; URBAMA ; Rabat ;1999.
- Benabdeljalil M. et Boujmal. Z ; Guide d'élaboration des plans verts urbains au Maroc (Direction de l'Urbanisme),2008
- Echo Lermirage, Editions Le Fennec, 2006
- M. El Faiz ; les jardins historiques de Marrakech, Edifir, Florence, 1996
- Ali Sedjari (sous la direction) ; Aménagement du territoire et développement durable; quelles intermédiations ? Ed ; L'harmattan/Gret ; Rabat ; 1999.
- Ali Sedjari (sous la direction) ; Le devenir de la ville ; Ed ; L'harmattan/Gret ; Rabat ; 2000.
- <http://souss-net.maktoobblog.com>
- www.ahewar.org